التقرير السنوي ٢٠١٤

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد اللّه الثّاني ابن الحسين المعظّم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السّمو الملكي الحسين بن عبد الله الثّاني
وليّ العهد المعظّم

قائمة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	٧
كلمة المدير العام	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١١
الهيكل التنظيمي	١٨
البنوك الأعضاء وغير الأعضاء	١٩
قائمة المصطلحات	٢٠
نبذة عامة عن المؤسسة	٢٢
تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني	٣١
أداء البنوك الأعضاء	٤١
رأسمال المؤسسة وتطور استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي	٤٥
البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة	٥١
التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي	٥٥
القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٥٩
❖ تقرير المدقق المستقل	٦٠
❖ الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٦١
❖ بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٦١
❖ بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٦٢
❖ بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٦٢
❖ إيضاحات حول البيانات المالية	٦٣

كلمة رئيس مجلس الادارة

د. زياد فريز

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

خمسة عشر عاماً مرت على انشاء مؤسسة ضمان الودائع استطاعت خلالها ترسيخ جذورها بخطوات ثابته وارساء قواعد الثقة بها كأحد اركان شبكة الحماية الوطنية المساهِمة في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي حتى اضحت نموذجاً نفاخر بقدرته في توفير حماية كاملة لاكبر عدد من المودعين في جهازنا المصرفي وفي بناء احتياطي يناهز النصف مليار دينار أردني من خلال تبنيها لاستراتيجيات ممنهجة تعزز قدرتها المؤسسية لمواجهة المخاطر المحتملة بالاضافة الى توجيه الجهود والموارد المتاحة لتعزيز حالة الاستعداد التشغيلي الدائم لديها. وتعزيز العلاقة مع الشركاء الرئيسيين في شبكة الامان المصرفي وتمتينها لتحقيق السلامة المالية والمصرفية.

تأثر الأردن منذ بداية الازمة المالية العالمية وما تبعها من تغيرات وتداعيات اقليمية وتحولات سياسية متسارعة بالعديد من التحديات والضغوطات على الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تمثلت في تراجع النشاط الاقتصادي نتيجة لانقطاع تزويد الاردن بالغاز الطبيعي واستضافة اعداد كبيرة من اللاجئين السوريين. وبالرغم من محدودية تلك الموارد. استطاع الاردن تبني برنامجاً اقتصادياً متكاملاً رافقه العديد من الاصلاحات الهيكلية الشاملة لمعالجة الاختلالات التي لحقت بقطاع المالية العامة والنقدية والمؤسسات العامة العاملة في قطاع الطاقة. بهدف توفير البيئة المناسبة لاستدامة النمو الاقتصادي مع المحافظة على استقرار الاسعار ومعدلات اسعار الصرف والتحكم بأسعار الفائدة.

وفي ضوء التطورات الايجابية التي حققها برنامج الاصلاح الاقتصادي. فقد تمكن الاقتصاد الاردني من تحقيق معدلات نمو مقبولة حيث ارتفعت نسبة النمو الى ٣,١٪ خلال العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٢,٨٪ خلال العام ٢٠١٣. ومن المتوقع ان تصل الى ٣,٨٪ خلال العام ٢٠١٥. وان يستمر اتجاه الوضع النقدي في الاردن بالمسار الصحيح. حيث ان زيادة الثقة بالاقتصاد الاردني وقدرته على تجاوز الازمات ساهما في رفع احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية الى جانب زيادة تحويلات المغتربين وتحسن الدخل السياحي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. وان انخفاض الطلب على الدولار هذا العام ما هو الا مؤشر على قوة واستقرار الدينار الأردني.

لقد أولى البنك المركزي اهمية خاصة لاستقرار القطاع المالي. فقام بتعزيز الرقابة المالية بما في ذلك على القطاع غير المصرفي. كما أعطى اهمية كبيرة لسلامة ومتانة الجهاز المصرفي الذي يمثل ٩٤٪ من النظام المالي في الاردن. ويعمل وفق افضل المعايير والممارسات الدولية ويسعى دائماً لمواكبة التطورات في هذا المجال. فقد عمد البنك المركزي الى اصدار تعليمات محدثة للحاكمية المؤسسية لتعزيز وتمتين هياكل ادارة مخاطر البنوك وذلك من خلال التأكيد على ادوار مجالس الادارة ومسؤلياتها وفصل الملكية عن الادارة. ووفقاً لدراسة قياس الاثر الكمي التي نفذت من قبل البنك المركزي الاردني. فقد تبين بأن معظم البنوك في الاردن ملتزمة بمتطلبات بازل III وما زال معيار السيولة تحت الدراسة على الرغم من قناعتنا التامة بأن البنوك في الاردن. وبشكل عام تحقق هذا المعيار.

كلمة رئيس مجلس الادارة

تميز العام ٢٠١٤ بقوة وصلابة مؤشرات القطاع المصرفي الاردني ذات العلاقة. حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للقطاع كاملاً ١٨,٤٪ متجاوزة بذلك كلاً من متطلبات البنك المركزي المحددة بـ١٢٪ ومتطلبات بازل المحددة بـ٨٪. في حين بلغت نسبة السيولة القانونية حوالي ١٥٢,٢٪. ونسبة التسهيلات غير العاملة ٥,٦٪ علماً بأن المخصصات المرصودة لها تغطي ما نسبته ٧٧,٦٪ من هذه التسهيلات.

ختاماً أرحب بكم لاستعراض محتويات التقرير السنوي للعام ٢٠١٤ الذي أتمنى ان يعكس تطورات عمل المؤسسة بكل دقة وشفافية. سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا لخدمة الأردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم حفظه الله ورعاه.

كلمة المدير العام

جمانا حامد

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عام جديد يمر على مؤسسة ضمان الودائع استطاعت خلاله ان تتقدم بخطى ثابتة نحو التميز والمهنية وان ترسي البنية التحتية لترسيخ نظام ضمان ودائع متكامل تحقيقاً لأهداف السياسة العامة وايماناً منها بدورها في تحقيق رسالتها كأحد اركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة لتشكل معها شراكة تكاملية هدفها النهائي تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة. وقد جاء هذا التقرير ليلقي الضوء على اهم انجازات المؤسسة خلال العام المنصرم ٢٠١٤ لتؤكد استمرارية جهودها في اداء دورها الفاعل والايجابي بما يتوافق ومعايير المبادئ الاساسية لضامني الودائع وبما ينسجم وافضل الممارسات الدولية في صناعة ضمان الودائع.

شهدت المؤسسة عاماً نوعياً من حيث الانجازات التي تحققت عبر سنوات مسيرة هذه المؤسسة الفتية. فقد توجت المؤسسة انجازاتها بتطوير مهامها وتوسيع نطاق صلاحياتها والانتقال الى مرحلة متقدمة من عمرها لتقوم بأدوار رقابية تستند الى منظومة متكاملة من التعليمات الرقابية والاجرائية التي يتبناها البنك المركزي والى سلامة اوضاع المراكز المالية للبنوك الاعضاء وكفاية احتياطياتها حيث ان انشاءها جاء كركن اساسي يساهم في تكاملية المنظومة الثلاثية في الرقابة المصرفية الحديثة ومكملاً لاطراف شبكة الحماية المصرفية بإتاحة الفرصة لها للمشاركة جنباً الى جنب مع البنك المركزي في ايجاد وخلق آليات حلول فعّالة للبنوك المتعثرة مبنية على المفاضلة الامثل بين البدائل المطروحة لأساليب المعالجة المختلفة وبأقل الآثار السلبية على النظام المالي.

أما الانجاز الثاني فقد جاء تحقيقاً لنهج المؤسسة الاستراتيجي في مسيرتها المهنية والمتخصصة في مجال ادارة المخاطر، فقد اقر مجلس ادارة المؤسسة الرسوم المرجحة بالمخاطر بدلاً من الرسوم الثابتة حال بلوغ احتياطيات المؤسسة حدها القانوني المستهدف والبالغ ٣٪ من الودائع الخاضعة لاحكام القانون تكريساً لآليات انضباط السوق مع تأمين الحماية للغالبية العظمى من المودعين ضمن اطار يعتمد محاور الشفافية والافصاح والعدالة بين البنوك الاعضاء يشجعها على تبني الممارسات السليمة وادارة مخاطرها لتعزيز تحقيق الامان المصرفي وبما يتماشى وافضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

والتزاماً من المؤسسة بالتأكد من استمرارية جاهزيتها وايماناً منها بضرورة الوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين بسرعة وفعالية للقيام بدورها كضامن ومصف بالكفاءة المتوخاة وضمن الاطار القانوني الناظم لأعمالها، فقد قامت المؤسسة بتطوير قاعدة بيانات الودائع والمودعين لديها للوقوف على مبالغ الضمان المترتبة عليها بشكل دقيق لمواجهة اية تطورات واحتمالات مستقبلية.

إن استمرار المؤسسة لأداء دورها الفاعل والايجابي ساهم في تشجيع الادخار وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي والذي نتج عنه نموذج شامل وقادر على تحقيق اهداف السياسة العامة التي ترمي الى حماية مصالح شريحة واسعة من المودعين لدى البنوك الاعضاء حيث تغطي المؤسسة ٩٧,٣٪ من المودعين الخاضعة ودائعهم لاحكام القانون بسقف الضمان البالغ خمسين الف دينار والذي حقق نسبة الى حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠١٤ تعادل حوالي ١٣ ضعف، بمستوى يفوق مستويات التغطية الملائمة لحماية المودعين بالاستناد الى المعايير الدولية.

كلمة المدير العام

ارتفع رصيد الودائع الخاضعة لاحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٤ بنسبة ١٠,٤٪ ليسجل ١٨ مليار دينار مشكلاً ٧٥٪ من اجمالي ودائع الدينار لدى الجهاز المصرفي، في حين بلغت الودائع الخاضعة للتعويض الفوري منها ٢٧,٢٪، مما ساهم في تعزيز احتياطيات المؤسسة القانونية وتطور المؤشرات ذات الصلة بالودائع والمودعين، فقد ارتفعت الاحتياطيات لتبلغ ٤٦٣,١ مليون دينار بنسبة نمو ١٧,٧٪ عن نهاية العام السابق، لتبلغ نسبة تغطية هذه الاحتياطيات الى الودائع الخاضعة لاحكام القانون حوالي ٢,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقارنة مع ما نسبته ٢,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

وبالتطرق الى الأداء المالي للمؤسسة، واصلت المؤسسة تحصيل رسوم الاشتراك من البنوك الاعضاء بطريقة القسط الثابت إثنان ونصف لكل ألف دينار من رصيد الودائع الخاضعة لأحكام القانون. لترفد المؤسسة بحوالي ٤١,١ مليون دينار للعام ٢٠١٤، وتواكب المؤسسة سياستها بالاستثمار في أدوات الاستثمار الحكومية الخالية من المخاطر، لتبلغ عوائد محفظة استثمارات المؤسسة حوالي ٢٩,٥ مليون دينار، ليسجل مجموع التدفقات المالية للمؤسسة حوالي ٧٠,٦ مليون دينار، مما رفع قيمة محفظة استثمارات المؤسسة في نهاية العام ٢٠١٤ الى حوالي ٤٥٣,٨ مليون دينار.

أما فيما يتعلق بتوعية الجمهور بضمان ودائعهم، تستمر جهود المؤسسة بالعمل على الاستراتيجيات اللازمة للتواصل مع جمهورالمودعين والبنوك الأعضاء لرفع نسبة الوعي لديهم بطبيعة أعمال المؤسسة. وعلى الصعيد الخارجي، تستمر المؤسسة بدورها الدؤوب والفاعل من خلال العضوية في المجلس التنفيذي للجمعية الدولية لضامني الودائع، بالإضافة الى رئاسة المؤسسة اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وعضويتها في كل من: لجنة العضوية والاتصالات (MCC)، ولجنة المسح والبيانات (DSC) واللجان المنبثقة عنها أهمها اللجنة المتخصصة في ضمان الودائع الاسلامية (IDIG). ومن الجدير بالذكر، تواصل المؤسسة مواكبتها بالمشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات التي تعقد إقليمياً ودولياً الهادفة الى توسيع الخبرات وتدعيم المعرفة في صناعة ضمان الودائع.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لمعالي رئيس والسادة أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم وتوجيههم المتواصل لمسيرة المؤسسة، وبالغ الشكر والتقدير لكافة الزملاء والزميلات العاملين في المؤسسة على جهودهم وتفانيهم في العمل واخلاصهم للمؤسسة، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن الغالي في ظل القائد وراعي المسيرة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم حفظه الله ورعاه.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
معالي الدكتور زياد فريز
محافظ البنك المركزي الأردني

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين معالي الدكتور زياد فريز محافظاً للبنك المركزي الأردني اعتباراً من٢٠١٢/١/١٠.

وقبل ذلك ترأس معالي الدكتور فريز هيئة مديري شركة المجموعة الأولى للإستثمار، كما ترأس مجلس إدارة بنك المال خلال الفترة آب ٢٠٠٧ – شباط ٢٠٠٩ وعمل معالي الدكتور فريز نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية خلال الفترة ٢٠٠٥/١١/٢٨ – ٢٠٠٧/٩/٢.

وفي مطلع العام ٢٠٠١ عمل الدكتور فريز رئيساً تنفيذياً لبنك المؤسسة العربية المصرفية – الأردن، واستمر شاغراً هذا المنصب حتى تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٧، قبل ذلك تم تعيين معاليه محافظاً للبنك المركزي مع بداية عام ١٩٩٦ واستمر في هذا المنصب حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

وفي عام ١٩٩٥ عمل على تأسيس بنك الصادرات والتمويل وترأس مجلس إدارته، وخلال الفترة ١٩٩١/٦/٢٠ – ١٩٩٤/٦/٨ تم تعيين معاليه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، كما تم خلال الفترة ١٩٨٩/١٢/٦ – ١٩٩١/٦/٢٠ تعيين معاليه وزيرا للصناعة والتجارة.

وفي عام ١٩٨٤ تم تعيين معالي الدكتور زياد فريز أميناً عاماً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي واستمر في هذا المنصب حتى نيسان ١٩٨٩ وهو التاريخ الذي تم تعيينه فيه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي وشغر هذا المنصب حتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/٦.

بدأ معالي الدكتور فريز حياته العملية في البنك المركزي في العام ١٩٦٦ كباحث إقتصادي في قسم التجارة الخارجية في دائرة الأبحاث، وبعد أن حصل على شهادة الدكتوراه في العام ١٩٧٨ عمل الدكتور فريز مستشاراً إقتصادياً ثم مديراً تنفيذياً لدائرتي الأبحاث والعمليات المصرفية الخارجية في البنك المركزي.

حصل معالي الدكتور زياد فريز على درجة الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة كيل – بريطانيا وبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد– العراق، وهو عضو في العديد من الهيئات والمجالس الفكرية والثقافية والمصرفية.

أعضاء مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة
عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس
نائب محافظ البنك المركزي الأردني

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس نائباً لمحافظ البنك المركزي الأردني اعتباراً من ٢٠١٢/٤/١.

وقد شغل الدكتور عادل الشركس عدة مناصب في البنك المركزي الأردني حيث بدأ حياته العملية كباحث اقتصادي في دائرة الأبحاث في شباط ١٩٩١، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على شهادة الدكتوراة في العام ٢٠٠٢ وفي نفس العام تم تعيينه أستاذاً مساعداً في قسم التمويل في جامعة ألفريد في ولاية نيويورك، وتم ترقيته لاحقاً لأستاذ مشارك في نفس الجامعة في عام ٢٠٠٦.

عاد الدكتور الشركس للعمل في البنك المركزي عام ٢٠٠٦، حيث شغل منصب رئيس قسم الشؤون النقدية في دائرة الأبحاث، وفي عام ٢٠٠٩ تم ترقيته نائباً لمدير دائرة الأبحاث ومن ثم مديراً تنفيذياً للدائرة في أواخر العام ٢٠١١.

كما شارك الدكتور الشركس خلال ترؤسه لدائرة الأبحاث برسم السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة المتعلقة بتحقيق أهداف الإستقرار المالي والنقدي وتقديم المشورة للحكومة للمساعدة في اتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، كما قام بتمثيل البنك المركزي في العديد من اللقاءات والمؤتمرات العالمية والمحلية.

يشغل الدكتور الشركس منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري، ورئيس فريق قطاع الخدمات المالية وعضو اللجنة التنسيقية لرؤية الأردن ٢٠٢٥، كما أن الدكتور الشركس رئيس لجنة التسليف ونائب رئيس لجنة الإستثمار ونائب رئيس لجنة الموارد البشرية وعضو في اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في البنك المركزي الأردني.

قام الدكتور الشركس بنشر العديد من الأبحاث العلمية في مجلات أكاديمية مرموقة، كما قام بتدريس العديد من مواد الإقتصاد والتمويل لطلبة الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس في الجامعات الأردنية وغيرها.

حصل الدكتور عادل الشركس على درجة الدكتوراة في الإقتصاد المالي من جامعة نيو أورليانز- الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي والإقتصاد المالي من جامعة اليرموك -الأردن، ودرجة البكالوريوس في الإحصاء التطبيقي من نفس الجامعة.

أعضاء مجلس الإدارة

عطوفة الدكتور عز الدين كناكريه [1]
أمين عام وزارة المالية

صدرت الارادة الملكية السامية بتعيين عطوفة الدكتور عز الدين كناكريه أميناً عاماً لوزارة المالية بتاريخ ٢٠١٤/٦/٥ وذلك للمرة الثانية حيث شغل ذات المنصب خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

عمل الدكتور كناكريه مديراً عاماً لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في شهر آذار من عام ٢٠١٢، و آثرَ ترك العمل الحكومي للتفرغ للتدريس الأكاديمي في الجامعات الأردنية واعداد الدراسات والأبحاث والمقالات الصحفية الاقتصادية والمالية، ثم عُيّن مفوضاً في هيئة الأوراق المالية للفترة من ٢٠١٢ -٢٠١٤.

شغل الدكتور كناكريه عدة مناصب في وزارة المالية للفترة ١٩٨٦-٢٠٠٧ أهمها مساعد أمين عام وزارة المالية ومدير مديرية الإدارة النقدية في الوزارة، وقد مثل الدكتور كناكريه وزارة المالية في العديد من المؤسسات والشركات في مجالس اداراتها واللجان الرسمية واشترك في العمل بشكل رئيسي في رسم السياسات الاقتصادية والمالية وتنفيذ البرامج الهامة على المستوى الوطني والدولي.

حصل الدكتور كناكريه على درجة الدكتوراة في التمويل من جامعة عمان العربية للدراسات العليا ٢٠١٠ ودرجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ١٩٩٧ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك ١٩٨٤.

الدكتور كناكريه حاصل على وسام الاستقلال الملكي من الدرجة الثانية وذلك تقديراً لجهوده في الخدمة العامة والتميز في الأعمال ٢٠٠٧.

عطوفة السيد برهان عكروش [2]
مراقب عام الشركات- وزارة الصناعة والتجارة

تم تعيين عطوفة السيد برهان عكروش كمراقب عام للشركات في ٢٠١٢/٨/٢٨، وقبل ذلك شغل السيد عكروش عدة مناصب في دائرة مراقبة الشركات تشمل على سبيل المثال وليس الحصر مديرية التسجيل، ومديرية الشؤون القانونية، ومساعد للمراقبين السابقين.

تشمل خبرة السيد عكروش ضمان التزام الشركات بقانون الشركات الأردني ممثلا بتقديم المشورة القانونية بالإضافة إلى عضويته في العديد من اللجان المخولة بالإشراف على أعمال الشركات وكذلك تحويل صفة الشركة القانونية كما ترأس اجتماعات الهيئات العامة لأكبر الشركات في الأردن.

ترأس السيد عكروش لجنة صياغة القانون المتعلق بالإفلاس والتصفية، إضافة إلى أنه عضو رئيسي لعدة لجان، السيد عكروش عضو في الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة وعضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى لجنة ترخيص المحاسبين القانونيين، وقبل ذلك شارك في مجموعة لجان تتعلق بالتعديلات على قانون الشركات ونظام تنظيم الإستثمارات لغير الأردنيين رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٠.

حصل السيد عكروش على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة دمشق- سوريا، كما حصل على دورات تدريبية متعلقة بتقييم الشركات والتخطيط الإستراتيجي والعلاقات الإقتصادية الدولية والإقتصاد الدولي وغيرها.

١- تم تعيين عطوفة الدكتور عزالدين كناكريه أميناً عاماً لوزارة المالية اعتباراً من ٢٠١٤/٦/٥ خلفاً لعطوفة الدكتور عمر الزعبي.

٢- صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة السيد برهان عكروش عضواً في هيئة مكافحة الفساد بتاريخ ٢٠١٥/٢/١.

أعضاء مجلس الإدارة

عطوفة السيدة جمانا حامد
مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

باشرت عطوفة السيدة جمانا حامد عملها مديراً عاماً لمؤسسة ضمان الودائع اعتباراً من منتصف العام ٢٠١١، وبتاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٤ تم انتخاب عطوفتها وللمرة الثانية على التوالي عضواً في المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) ولمدة ثلاثة أعوام كما تم انتخابها رئيساً للجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والمنبثقة عن المجلس التنفيذي للهيئة وذلك خلال إجتماع الهيئة السنوي العام (AGM) الثالث عشر والذي تم عقده في ترينيداد وتوباغو وتمثل السيدة حامد المؤسسة ايضاً في اللجنة التوجيهية لمراجعة وتحديث المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).

لدى السيدة حامد خبرة واسعة في مجال العمل المصرفي من خلال عملها في البنك المركزي الأردني وتبوئها لعدة مناصب كان آخرها مستشاراً لدائرة الإستثمارات والعمليات المصرفية الخارجية.

عملت كخبيرة ومحاضرة في مواضيع تمويل التجارة الدولية محلياً وإقليمياً، وشاركت خلال فترة عملها في البنك المركزي الأردني في عدة لجان فنية متخصصة بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات في مجالات إدارة الإحتياطيات والإستثمار والتمويل وإدارة وهيكلة الديون السيادية.

كما قامت بتمثيل البنك المركزي في اللجنة التي أنجزت إصدار سندات اليوروبوندز الأول وعضوية اللجنة الترويجية لها في الأسواق المالية العالمية، كما قامت بتمثيل البنك المركزي في جولات المباحثات لإعادة جدولة الديون الأردنية (نادي باريس) في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢.

حصلت السيدة جمانا حامد على درجة الماجستير بمرتبة الشرف في العلوم المالية والمصرفية من الجامعة الأردنية – معهد الدراسات المصرفية، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت – لبنان، بالإضافة إلى المشاركة في برنامج هارفرد للقادة التنفيذيين في جامعة هارفرد – الولايات المتحدة الأمريكية.

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي
رئيس مجلس إدارة شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية
رئيس مجلس إدارة شركة المحفظة العقارية الإستثمارية
نائب رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية
نقيب شركات الخدمات المالية

يشغل السيد محمد البلبيسي منصب نقيب شركات الخدمات المالية إلى جانب عدة مناصب من أهمها رئيس مجلس إدارة شركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية م.ع.م، وشركة المحفظة العقارية الإستثمارية م.ع.م، ونائب رئيس مجلس شركة التأمين الوطنية م.ع.م، وعضو مجلس إدارة شركة أساس للصناعات الخرسانية م.ع.م، وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

شغل السيد البلبيسي منصب رئيس هيئة مديرين / مدير عام الشركة العربية للإستثمارات المالية للأعوام ١٩٨٢ – ١٩٨٦، وعضو هيئة مديرين/ مدير عام شركة فورم للأثاث للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٢.

حصل السيد البلبيسي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية، وساهم في أعمال مجالس إدارة مجموعة شركات من خلال مناصب عدة.

عطوفة السيد صالح يعقوب التايه
رئيس مجلس إدارة شركة الحكمة للخدمات المالية

يشغل عطوفة السيد صالح التايه حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الحكمة للخدمات المالية، كما شغل السيد صالح التايه عدة مناصب في البنك المركزي الأردني كان آخرها نائباً لمحافظ البنك المركزي الأردني في العام ٢٠٠٠ ولمدة أربع سنوات.

وقد عمل في البنك المركزي الأردني في العام ١٩٧١ في دائرة الخدمات المصرفية الخارجية وأصبح رئيساً للدائرة في العام ١٩٩٢ وعين مديراً تنفيذياً لدائرة عمليات السوق المفتوحة في العام ١٩٩٦ والتي قام بتأسيسها.

وقد تم انتدابه وإعارته خلال فترة خدمته في البنك المركزي الأردني للعمل لدى العديد من المؤسسات المحلية والخارجية، فعلى المستوى المحلي تم تعيينه نائباً لعميد معهد الدراسات المصرفية حيث قام بتأسيس قسم الدراسات المصرفية الإسلامية وقام بتدريس مواضيع عدة متخصصة بالصيرفة الإسلامية لدى المعهد، و انتدابه للعمل لدى بنك الإسكان في دائرة العمليات المصرفية الخارجية، وهيئة الأوراق المالية الأردنية / مركز إيداع الأوراق المالية، أما على المستوى الخارجي فقد عمل مديراً لمحفظة الأوراق المالية ومستشار استثمار لدى البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة / إمارة أبو ظبي ومستشار مقيم لصندوق النقد الدولي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

حصل السيد صالح التايه على درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم المالية من جامعة السوربون / باريس في العام ١٩٧٧، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية في العام ١٩٧٠.

الهيكل التنظيمي

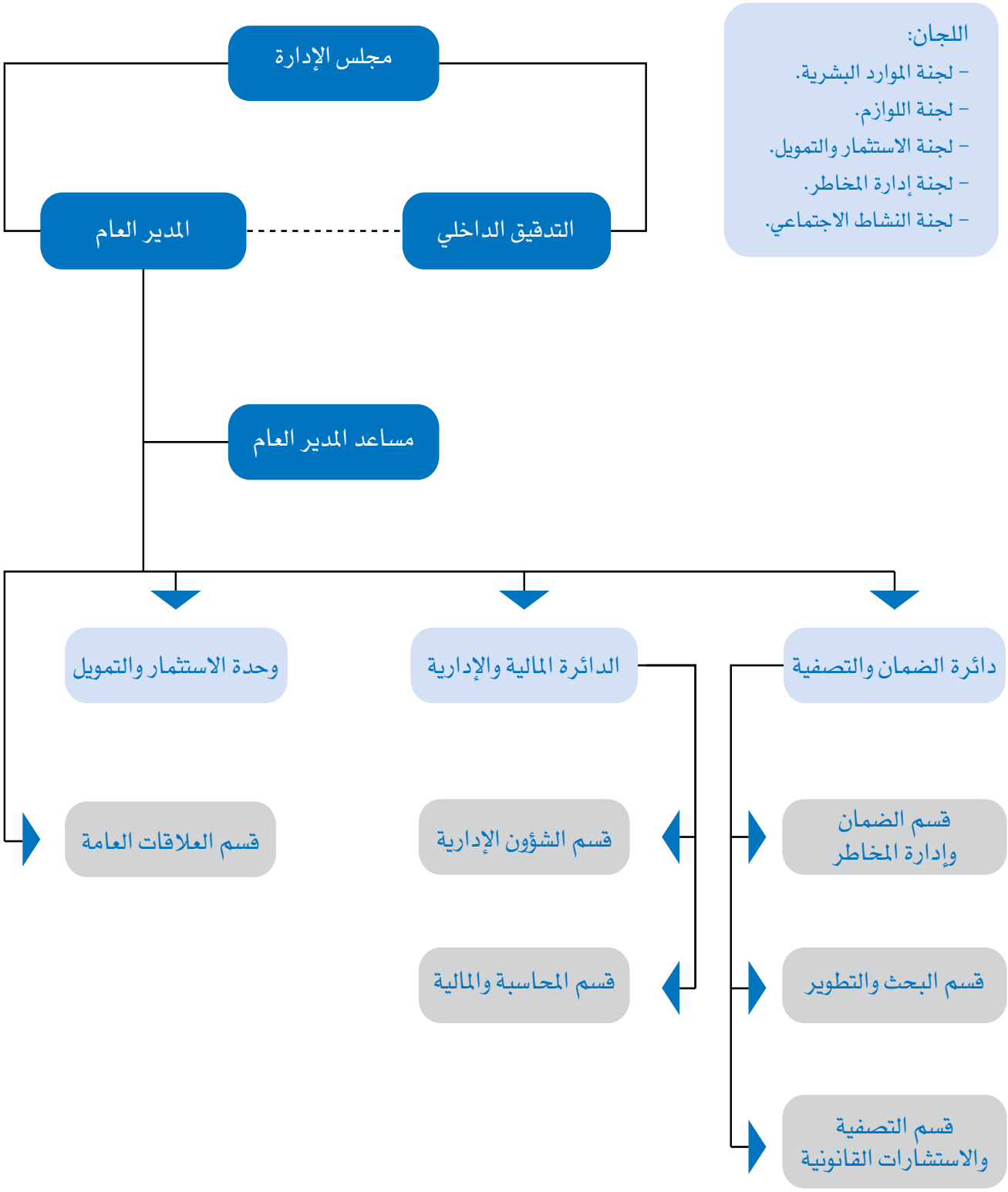

البنوك الأعضاء وغير الأعضاء

البنوك الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٤	إجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٤ (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٤ (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك العربي	١٩٣٠	٧٥	٨٧٢٥,٨	٣٩٣٤,٩
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٣	١٢٤	٦٥٠٨,٦	٣٦٠٤,١
بنك الإتحاد	١٩٧٨	٣٧	٢٢٣٩,٧	١٢٩٠,٦
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٦	٥٦	٢٣٦٩,١	١٢٤٠,٤
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٥	٥٥	٢١١٩,٥	١٠٨٥,٠
بنك الأردن	١٩٦٠	٦٨	١٨٥٩,٦	٩٥٩,٨
بنك المال الأردني	١٩٩٥	١٢	١٨٢٥,٥	٧٩٩,٩
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٨٣	١٨٨٥,٢	٧٦٢,٤
بنك المؤسسة العربية المصرفية- الأردن	١٩٩٠	٢٧	١٠٨٢,٧	٥٦٥,٦
البنك التجاري الأردني	١٩٧٧	٣٠	١٠٩٦,٤	٥٦١,٧
بنك سوسيته جنرال-الأردن	١٩٦٥	١٦	٨٦٧,١	٥٤٩,٢
بنك الإستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	٣٤	١٦٣٢,٠	٥٢٧,٤
البنك الإستثماري	١٩٨٢	١٠	٧٧٨,٦	٤٢٥,٣
فروع البنوك الاجنبية				
بنك عودة ش م ل مجموعة عودة سرادار-فروع الأردن	٢٠٠٤	١٣	١٠١٣,١	٥٣٤,٧
بنك لبنان و المهجر ش.م.ل	٢٠٠٣	١٤	٨١١,٦	٤٩٩,٨
البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	٩	٣٩٩,٠	٢١٧,٣
بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	٦	٤٨٧,٩	١٣٧,٨
بنك أبو ظبي الوطني	٢٠٠٩	٢	٣٣٩,١	١٣٥,٤
سيتي بنك ن. أ	١٩٧٤	١	٣١١,١	١١٩,٠
بنك الكويت الوطني	٢٠٠٣	٣	٣٦١,٨	٦٧,٤
مصرف الرافدين	١٩٦٣	٢	١٣٣,٤	٠,٣

البنوك غير الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٤	إجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٤ (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٤ (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك الاسلامي الأردني	١٩٧٨	٧٠	٣٥٤٣,٣	٢٧٨٨,٦
البنك العربي الاسلامي الدولي	١٩٩٧	٤٠	١٥٦٨,٩	١١٧٣,٢
بنك الأردن دبي الاسلامي	٢٠٠٨	١٦	٦٥٨,٢	٤٤٤,٦
فروع البنوك الأجنبية				
مصرف الراجحي	٢٠٠٩	١	٣٥٣,٨	٢٣٢,٠

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

- **البنوك الأعضاء:**

جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة والبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة.

- **سقف الضمان:**

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري للمودع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيته ويساوي ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار أردني).

- **الودائع الخاضعة لأحكام القانون:**

الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- **الودائع الخاضعة للتعويض الفوري (البوليصة):**

الودائع الخاضعة لأحكام القانون وبما لا يتجاوز ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار أردني) لكل مودع. والتي تستحق الأداء لكافة المودعين في حالة التصفية.

- **الودائع المضمونة كلياً:**

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تساوي أو تقل قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار أردني).

- **الودائع المضمونة جزئياً:**

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار أردني).

- **المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع:**

مجموعة من المبادىء لأنظمة ضمان ودائع فعّالة وعددها (١٦) مبدءاً أساسياً، صدرت عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).

- **الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI):**

هيئة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، أنشئت بموجب القانون السويسري في شهر آيار لعام ٢٠٠٢، مقرها في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، هدفها تعزيز كفاءة أنظمة ضمان الودائع من خلال توفير أدلّة إرشادية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع المشاركة في الجمعية حالياً (٧٩) عضواً و(٧) مؤسسات تابعة، بالإضافة إلى (١٣) شريكاً.

نبذة عامة عن المؤسسة

نبذة عامة عن المؤسسة

رؤيتنـــا :

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسـالتنـــا :

حماية المودعين لدى البنوك وتشجيع الادخار والمساهمة في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة.

قيمنا الجوهريـة :

الانتماء	: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
النزاهة	: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية.
التميز	: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
روح الفريق	: توثيق علاقات التعاون بين موظفي المؤسسة والمحافظة على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
التدريب والتعلم المستمر	: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهـدافنا :

- تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين.
- المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- المساهمة في نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

نبذة عامة عن المؤسسة

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع كمؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تهدف إلى حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها. وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة.

تقوم المؤسسة وبموجب قانونها بمهمتين رئيسيتين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي.

تمول المؤسسة بشكل رئيسي من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء ومن عوائد أنشطتها الاستثمارية، كما ويجوز للمؤسسة الاقتراض مباشرةً أو عن طريق إصدار أسناد قرض لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

تسعى المؤسسة باستمرار لتطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية للارتقاء بمستوى أداءها ولتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية لتحقق رسالتها وأهدافها المؤسسية – خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين والحفاظ على حقوق كبار المودعين وتوعية المواطنين بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك– وصولاً إلى الرؤية المستقبلية التي تطمح لها.

تعتبر المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته.

نبذة عامة عن المؤسسة

أبرز انجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية

استطاعت المؤسسة خلال مسيرتها الممتدة لأكثر من أربعة عشر عاماً على انطلاقتها أن تخطو خطوات كبيرة نحو التميز والمهنية لتحقيق أهدافها القانونية، ولتكون حلقة إضافية تضاف لشبكة الحماية المصرفية ولتشكل معها شراكة تكاملية هدفها النهائي المساهمة بتعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة من خلال حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها تشجيعا للادخار .

احتياطيات تزيد عن نصف مليار دينار، وحماية كاملة لحوالي ٩٧٪ من إجمالي المودعين لدى البنوك الأعضاء، مؤشرات تفوق نسبياً أفضل الممارسات للعديد من الدول ذات التجربة العريقة في هذا المضمار وعمل دؤوب نحو الشمولية لضمان ودائع العملاء لدى البنوك الاسلامية .

تتطلع المؤسسة أن تكون أنموذجا في توفير الحماية لأكبر عدد من المودعين، وعاملاً مهماً في تعزيز الاستقرار المصرفي في المملكة من خلال تبنيها لإستراتيجية ممنهجه تعزز قدرتها المؤسسية لمواجهة المخاطر المحتملة من خلال توجيه الجهود والموارد المتاحة وتحسين قاعدة بيانات البنوك الاعضاء، والانتقال لتحصيل رسوم الاشتراك من البنوك الاعضاء على أساس مخاطرها، وذلك لتعزيز حالة الاستعداد التشغيلي لديها، وتعزيز العلاقة مع الشركاء الرئيسين في شبكة الحماية المصرفية الوطنية وتمتينها لتحقيق الأمان والسلامة المصرفية .

كما وتتطلع المؤسسة الى مساهمتها بالتعاون مع البنك المركزي وأطراف شبكة الحماية الوطنية الأخرى الى توطيد أسس التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات المالية والجاهزية التامة والاستعداد لمواجهة الأزمات والتغيرات المفاجئة وتجنب آثارها السلبية بإتباع أفضل السبل لمعالجتها واحتوائها للحفاظ على متانة وسلامة الجهاز المصرفي وديمومة تميزه.

تأمل المؤسسة الانتهاء من إقرار مشروع التعديل القانوني بشمول البنوك الإسلامية بالعضوية الإجبارية ودخوله حيز التنفيذ خلال العام ٢٠١٥، الى جانب الانتهاء من تعديل قانون البنوك بما يضمن ولأول مرة مساهمتها مع البنك المركزي في معالجة اوضاع البنوك وانتقالها الى دور متقدم نحو تحقيق أهداف السياسة العامة .

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان (التعويض) للمودعين في حال تصفية أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، بحيث تصبح ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطياتها ومصادرها التمويلية الذاتية بدلاً من اللجوء الى الخزينة ودافعي الضرائب.

يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية، ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

نبذة عامة عن المؤسسة

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة بما فيها البنوك غير الأعضاء، حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية، كما لها كمصفٍ للبنوك صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الوديعة التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

وقد عملت المؤسسة على وضع أحكام خاصة بممارسة المؤسسة لصلاحياتها كضامن ومصفّ لأي بنك يتقرر تصفيته، تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة حيث بلورت هذه الأحكام الإطار العام لعملية دفع مبالغ الضمان وعملية التصفية.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف الضمان المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها.

- إدارة الاحتياطي:

حتى تتمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها القانونية بكفاءة وفاعلية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء، فإنه يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة على أساس ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها. وتقوم المؤسسة بتبني خطة متكاملة مقرّة من قبل مجلس الإدارة مستهدفةً الوصول إلى هذه النسبة ضمن إطار زمني متوازن. وتستثمر المؤسسة أموالها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو السندات المضمونة من قبلها وذلك استناداً إلى المادة رقم (٢٤/أ) من قانون المؤسسة.

- متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

ومن منطلق تمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك بالصورة المطلوبة قانوناً وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية فإنها وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي تعمل على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها. حيث تمارس المؤسسة ووفقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانونها الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية الرقابة الميدانية وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون المؤسسة حيث يجوز بناءً على طلبها وموافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته. يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

السمات الرئيسة لنظام ضمان الودائع في الأردن:

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة، واختيارية للبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة.

نبذة عامة عن المؤسسة

يبلغ عدد البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٤ (٢١) بنكاً منها (١٣) بنكاً أردنياً.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار أردني.

نطاق التغطية:

• الودائع المضمونة:

تضمن المؤسسة كافة الودائع **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء بما في ذلك:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.
- حسابات الودائع المشتركة العائدة لأكثر من شخص.

• الودائع غير المضمونة:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

• العملة المضمونة:

تضمن المؤسسة حالياً المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، ولها أن تضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي اخضاعها لأحكام هذا القانون.

يشكل سقف التعويض الفوري والبالغ ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار) ٥,٦ أمثال متوسط الوديعة لدى الجهاز المصرفي.

رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك العضو رسم اشتراك سنوي بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه. كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

نبذة عامة عن المؤسسة

الحاكمية المؤسسية :

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام ٢٠٠٠ في إطار تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومكملاً لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، وقد انتهجت المؤسسة منذ تأسيسها ترسيخ البناء المؤسسي بما يضمن تحقيق رسالة حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون، وبما ينسجم والمبدأ الثالث (الحاكمية) من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والذي يقتضي أن يتمتع ضامن الودائع بالاستقلال المالي والإداري والمسؤولية والشفافية وعلى نحو يبعده إلى أقصى درجة ممكنة عن التأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالقطاع المالي.

يقتضي المبدأ الثالث (الحاكمية) من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة أن يتمتع ضامن الودائع بالاستقلال المالي والإداري والمسؤولية والشفافية وعلى نحو يبعده إلى أقصى درجة ممكنة عن التأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالقطاع المالي.

ومن أهم محاور الحاكمية المؤسسية في المؤسسة ما يلي:

أولا: الإطار المؤسسي التشريعي:

تم وضع الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع ضمن إطار قانوني شامل يوضح أهداف المؤسسة والمهام والأدوار المناطة بالمؤسسة والصلاحيات والإجراءات التي تقوم بها لتحقيق الهدف الأساسي من انشائها حيث أورد القانون أحكاماً وصلاحيات يتعين على المؤسسة الالتزام بها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية دون أي تدخل من جهات خارجية، كما حدد قانون المؤسسة حقوق المودعين والعلاقة مع البنك المركزي والإطار المؤسسي مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية:

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ينبثق من منظومة الأهداف الوطنية والأهداف المؤسسية المتمثلة برسالة المؤسسة وتطلعها إلى تحقيق رؤيتها وتعزيز قدرة المؤسسة على انجاز مهامها بكفاءة وفعالية، حيث سعت المؤسسة لتبني خطة إستراتيجية متكاملة ضمن أولوياتها، وذلك بعد تقييم مجموعة من البدائل الإستراتيجية في سبيل تعزيز نقاط القوة واحتواء نقاط الضعف في ضوء الفرص والتحديات المحيطة.
كما أعدت المؤسسة برنامجاً مالياً متوسط الأجل يهدف إلى ترجمة الخطة الإستراتيجية ويتبنى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومعايير تقييم الأداء المؤسسي خاصة فيما يتعلق بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

ثالثاً: إدارة المؤسسة (مجلس الإدارة والجهاز الإداري والتنفيذي):

١- مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربع أعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم مدير عام المؤسسة وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ويشترط أن لا يكونا من إداريي أي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاء هذه العضوية. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم المدير العام على أسس محددة.

وقد حدد قانون المؤسسة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال وضع السياسة العامة وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة وفق أحكام قانون المؤسسة ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة وإقرار الموازنة السنوية، بالإضافة إلى منحه ممارسة صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون المؤسسة. وقد حددت اجتماعات المجلس بدعوة من رئيس المجلس مرة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة.

٢- الجهاز الإداري والتنفيذي:

يتكون الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة من الدوائر والوحدات التالية:-

١. دائرة الضمان والتصفية:

تتولى الدائرة اقتراح وتنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة وبما يضمن تأسيس المستويات المطلوبة من الحوافز لدى المودعين لفرض انضباط السوق ولدى البنوك لحفزها على إدارة أفضل لمستويات مخاطرها. كما تتولى الدائرة إدارة المهام المناطة بالمؤسسة كمصفٍ لأي بنك يتقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعملية التصفية وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما تتولى وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

٢. الدائرة المالية والإدارية:

تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة والمعدات وصيانتها وتنفيذ الإجراءات اللازمة لدفع النفقات الذاتية والنفقات الإدارية ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المركزية.

٣. وحدة الاستثمار والتمويل:

تتولى الوحدة إدارة استثمارات أموال المؤسسة بما في ذلك إيداع ما يلزمها من أموال لدى أي بنك وإدارة التمويل لتسديد الالتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانونها.

٤. قسم العلاقات العامة:

يتولى القسم إدارة العلاقات الخارجية للمؤسسة، وإدارة أنشطة التوعية الإعلامية والاتصال مع البنوك الأعضاء وإدارة الأنشطة والفعاليات المحلية المختلفة للمؤسسة.

٥. التدقيق الداخلي:

يرتبط نشاط التدقيق الداخلي بمجلس إدارة المؤسسة ويتولى مهمة التحقق من صحة وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

كما يتم تشكيل لجان داخلية إما دائمة أو مؤقتة لتدارس أية نواحي من أعمال المؤسسة وشؤون إدارتها وتقديم التوصيات اللازمة، ومن أهم هذه اللجان لجنة إدارة المخاطر التي من مهامها تعريف المخاطر وتحديد مصادرها وانعكاساتها على المؤسسة ومركزها المالي. واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر في المؤسسة وتطويرها بشكل مستمر، بالإضافة إلى التأكد من أن أهداف المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية يتم تحقيقها وضمن مستويات المخاطر المقبولة.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

تحتفظ المؤسسة بموجب القانون بسجلات وحسابات منظمة وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها، ويتم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المؤسسة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتشمل مسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ويتم تدقيقها من قبل مدقق خارجي للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، بالإضافة لذلك تخضع المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة. ويتم نشر الحسابات الختامية السنوية بعد موافقة مجلس الإدارة في الصحف المحلية اليومية (صحيفتين على الأقل) وعلى الموقع الإلكتروني، وضمن التقرير السنوي للمؤسسة الذي يعتبر أداة رئيسة شاملة للتعريف بنظام ضمان الودائع في المملكة وإنجازات المؤسسة السنوية وأهم مؤشرات الودائع لدى الجهاز المصرفي والبنوك الأعضاء وتطور احتياطيات المؤسسة وسياسة استثماراتها والعوائد المتحققة عليها.

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

سجّل إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني بالدينار الأردني والعملات الأجنبية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٤ حيث وصل إلى ما مقداره ٣٠٢٧٧,٣ مليون دينار مقابل ٢٧٦٠٨,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. أي بزيادة قدرها ٢٦٦٨,٠ مليون دينار ونسبتها ٩,٧٪. علماً بأن معدل النمو السنوي لهذه الودائع للسنوات الخمس الأخيرة بلغ ٨,٣٪ بالمتوسط. وشكّل إجمالي الودائع بالدينار الأردني ما مقداره ٢٤٠٢٩,٤ مليون دينار أو ما نسبته ٧٩,٤٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي. في حين بلغت الودائع بالعملات الأجنبية ما مقداره ٦٢٤٧,٩ مليون دينار أو ما نسبته ٢٠,٦٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠١٤.

وبمقارنة هذه النسب بمستواها في نهاية عام ٢٠١٣. يلاحظ أن نسبة الودائع بالدينار كانت عند مستوى ٧٦,١٪ بالمقارنة مع ٢٣,٩٪ للودائع بالعملة الأجنبية.

التطور التاريخي للودائع في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٤

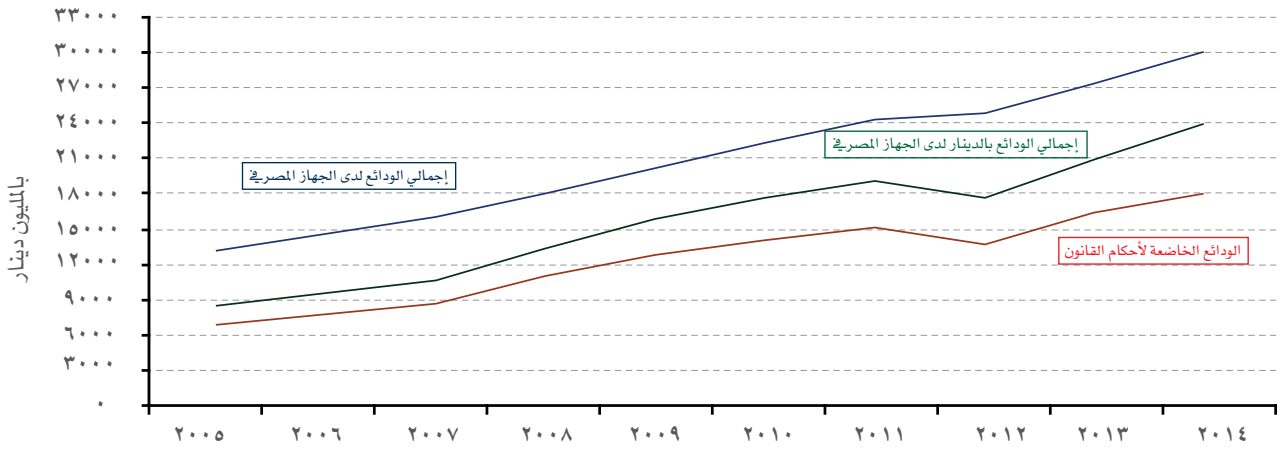

شكّلت الودائع بالدينار الأردني ما نسبته ٧٩,٤٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠١٤.

حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي

السنة	٢٠١٣ (بالمليون دينار)	٢٠١٤ (بالمليون دينار)
إجمالي الودائع بالدينار والعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي	٢٧٦٠٨,٩	٣٠٢٧٧,٣
الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي	٢١٠١٨,٧	٢٤٠٢٩,٤
الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي	٦٥٩٠,٣	٦٢٤٧,٩

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع بالدينار الأردني:

بلغ إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ما مقداره ٢٤٠٢٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢١٠١٨,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. أي بارتفاع قدره ٣٠١٠,٧ مليون دينار ونسبته ١٤,٣٪. وتوزعت هذه الودائع ما بين ودائع الأفراد بمبلغ ١٥٤١٧,٩ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦٤,٢٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي. وودائع الشركات بمبلغ ٧٢٣٨,٦ مليون دينار وما نسبته ٣٠,١٪. وودائع الحكومة بمبلغ ١٣٧٢,٩ مليون دينار وما نسبته ٥,٧٪.

توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسب نموها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٣	١٤٠٥٢	٥٤٢١	٦٢٣٧	٨١٨٧٣	٧٣٠	٢٤٧٢٤٤
٢٠١٤	١٥٤١٨	٥٩٢٠	٧٢٣٩	٦٩٨٢١	١٣٧٣	٤٩٢٩٥٨
نسبة النمو	٩,٧٪	٩,٢٪	١٦,١٪	(١٤,٧٪)	٨٨,١٪	٩٩,٤٪

توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة

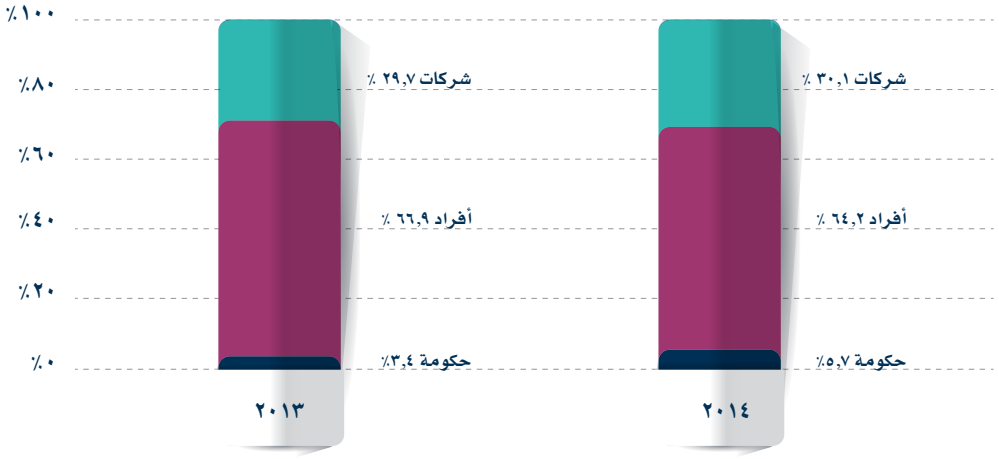

شكّلت الودائع بالدينار الأردني والمملوكة من قبل الأفراد ما نسبته ٦٤,٢٪ من إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠١٤.

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك "التي تسري عليها أحكام القانون"[3]:

ارتفع إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء[3] في نهاية عام ٢٠١٤ لتبلغ حوالي ١٩٣٠٧,٨ مليون دينار. مقابل ١٦٩٨٢,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. أي بمعدل نمو بلغ ١٣,٧٪. حيث شكّلت ما نسبته ٨٠,٤٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠١٤. يذكر أن هذه الودائع تعود لحوالي ١٦٩٢,١ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ١١٤١١ دينار مقارنة بـ ١٧٣٣,٨ ألف مودع ومتوسط وديعة قيمته ٩٧٩٥ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٣.

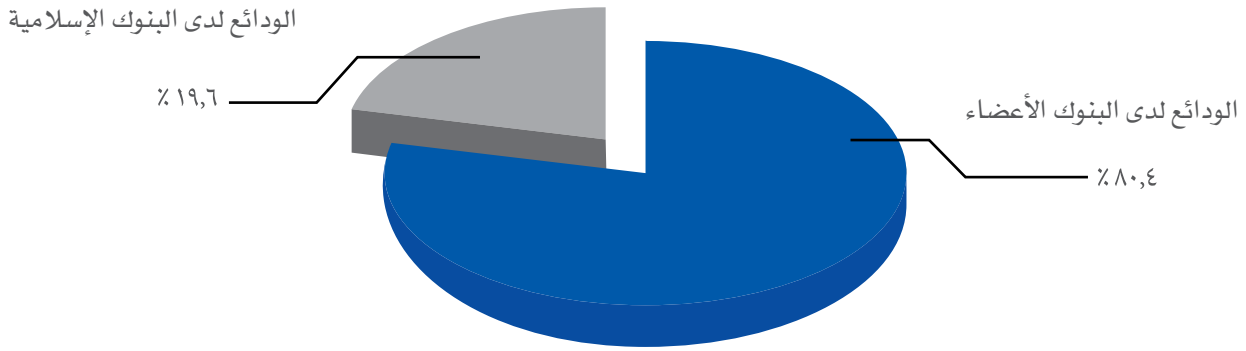

إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ٢٤٠٢٩,٤ مليون دينار

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة – والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود سقف التسهيلات الممنوحة بضمانها – حوالي ١٨٠١٨,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦٣٢٤,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو بلغ ١٠,٤٪. علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٣,٣٪ من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة. وتعود لحوالي ١٦٨٩,٥ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ١٠٦٦٥ ديناراً لعام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٧٣٠,٩ ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ ٩٤٣١ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٣.

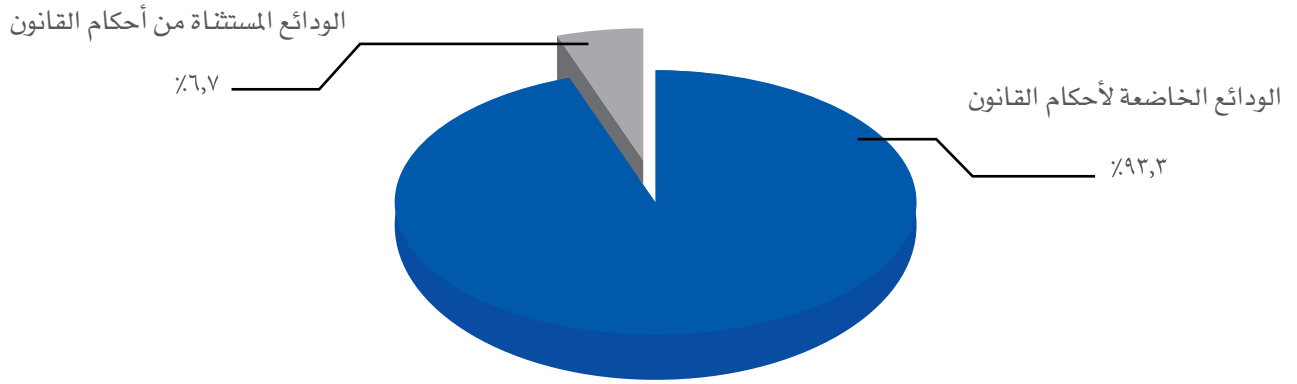

الودائع لدى البنوك الأعضاء ١٩٣٠٧,٨ مليون دينار

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته ٩٣,٣٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى البنوك «التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة».

٣- جميع البنوك العاملة في المملكة باستثناء البنوك الإسلامية حيث لم يقرر أي منها الانضمام إلى مؤسسة ضمان الودائع حتى نهاية عام ٢٠١٤.

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع المضمونة بالكامل:

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار– ما نسبته ٢٣,٨٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٤. حيث بلغت ما مقداره ٤٢٨٣,٥ مليون دينار. تعود لحوالي ١٦٤٤,٣ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٦٠٥ ديناراً مقارنة بـ٤٠٧٥,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ تعود لحوالي ١٦٨٩,٢ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٤١٣ ديناراً. حيث بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٤ حوالي ٩٧,٣٪.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل حوالي ٩٧,٣٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٤.

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبته ٢٣,٨٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٤.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار. أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ١٣٧٣٤,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بـ١٢٢٤٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. تشكّل هذه الودائع ما نسبته ٧٦,٢٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٤. وتعود هذه الودائع لحوالي ٤٥,٢ ألف مودع يشكّلون ما نسبته ٢,٧٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون. بمتوسط وديعة بلغ ٣٠٣٨٠٧ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بـ٤١,٧ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٩٣٦٩٣ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٣.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم جزئياً حوالي ٢,٧٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٤.

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته ٧٦,٢٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٤.

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تركّز الودائع بالدينار لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام القانون:

أما عن توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء. فقد استحوذت أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع على ما يقارب ثلثي الودائع بالدينار الأردني وهي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الاتحاد، البنك الأردني الكويتي والبنك الأهلي الأردني ووفق النسب التالية على الترتيب: ٢٢,١٪، ١٩,٤٪، ٦,٨٪، ٦,٦٪، ٥,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤.

تركز الودائع بالدينار لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام قانون المؤسسة
كما هي في نهاية العام ٢٠١٤

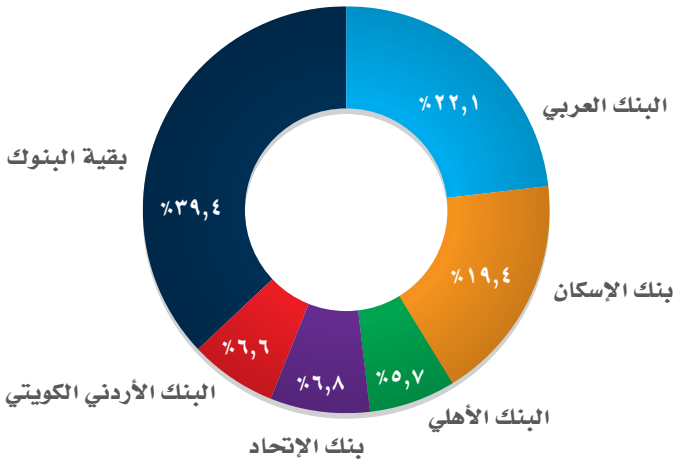

احتياطيات المؤسسة:

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠١٤ العمل على بناء احتياطياتها للوصول إلى الحد المستهدف قانوناً والبالغ ٣,٠٪ من الودائع الخاضعة لأحكام القانون. حيث ارتفع إجمالي احتياطات المؤسسة من ٣٩٣,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٤٦٣,١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤. أو ما نسبته ٢,٥٧٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون. وبإضافة رسوم الاشتراك التي قامت المؤسسة بتحصيلها من البنوك الأعضاء خلال شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٥. والتي بلغت ٤٥,٨ مليون دينار، تصل الاحتياطيات في نهاية كانون الثاني من العام ٢٠١٥ إلى حوالي ٥١١,٢ مليون دينار أو ما نسبته ٢,٨٤٪ من الودائع الخاضعة لأحكام القانون كما هي في ٣١ كانون أول ٢٠١٤.

التطور التاريخي لنسبة الاحتياطيات الى الودائع الخاضعة لأحكام القانون

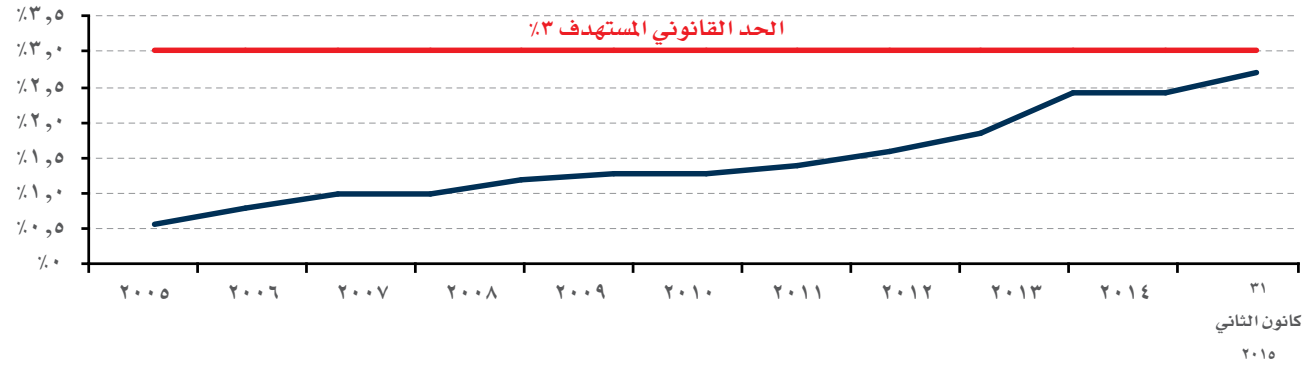

ويبين الجدول التالي أهم المؤشرات الخاصة بودائع العملاء والمودعين بالدينار الأردني لدى البنوك الخاضعة لأحكام القانون للفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤:

أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار في البنوك الأعضاء للفترة من كانون أول ٢٠٠٥ إلى كانون أول ٢٠١٤										
البند / نهاية الفترة	كانون الأول ٠٥	كانون الأول ٠٦	كانون الأول ٠٧	كانون الأول ٠٨	كانون الأول ٠٩	كانون الأول ١٠	كانون الأول ١١	كانون الأول ١٢	كانون الأول ١٣	كانون الأول ١٤	نسبة النمو
إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)	٧١٧٣,٠	٨٠٠١,٨	٩٠٨١,٣	١١٥٤٢,٣	١٣٥٥٢,٦	١٤٧١٥,٢	١٥٦٨٠,٥	١٤٣٠٤,٤	١٦٩٨٢,١	١٩٣٠٧,٨	٪١٣,٧
إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	١٤٧٦,١	١٥٧٠,٠	١٦٣٤,٧	١٦٨١,٨	١٦٨٤,٠	١٦٩١,١	١٧٠٧,٠	١٦٨٧,٠	١٧٣٣,٨	١٦٩٢,١	-٪٢,٤
متوسط الوديعة لإجمالي العملاء لدى البنوك الأعضاء (دينار)	٤٨٥٩,٥	٥٠٩٧,٣	٥٥٨٩,٤	٦٨٦٣,٢	٨٠٤٨,٠	٨٧٠٢,٠	٩١٨٦,٠	٨٤٧٩,٠	٩٧٩٥,٠	١١٤١١	٪١٦,٥
إجمالي ودائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون (مليون دينار)	٦٧٩٥,٢	٧٥٦٧,٠	٨٥٨٤,١	١١٠١٧,٢	١٢٨٢٣,٦	١٤٠٩٨,١	١٥٠٩٩,٧	١٣٧٣٠,٠	١٦٣٢٤,٧	١٨٠١٨,١	٪١٠,٤
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار)	١٩٤٩,٠	٢١٣٤,٢	٢٣٣٢,١	٢٤٥١,٤	٢٧٢٠,٨	٢٨٥٤,٦	٥٧٩٠,٤	٥٥٦٧,١	٦١٦١,٢	٦٥٤٣,٩	٪٦,٢
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي ودائع العملاء	٪٢٧,٢	٪٢٦,٧	٪٢٤,٦	٪٢١,٢	٪٢٠,١	٪١٩,٤	٪٣٦,٩	٪٣٨,٩	٪٣٦,٣	٪٣٣,٩	-٪٦,٦
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٪٢٨,٧	٪٢٨,٢	٪٢٦,٠	٪٢٢,٣	٪٢١,١	٪٢٠,٢	٪٣٨,٣	٪٤٠,٥	٪٣٧,٧	٪٣٦,٣	-٪٣,٧
عدد العملاء االخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	١٤٧٣,٥	١٥٦٧,٣	١٦٢١,٦	١٦٧٨,٨	١٦٨١,٥	١٦٨٨,٦	١٧٠٤,٦	١٦٨٤,٣	١٧٣٠,٩	١٦٨٩,٥	-٪٢,٤
متوسط الوديعة للعملاء المضمونين (دينار)	٤٦١١,٧	٤٨٣٤,٢	٥٢٩٣,٧	٦٥٦٢,٤	٧٦٢٦,٠	٨٣٤٩,٠	٨٨٥٨,٢	٨١٥١,٦	٩٤٣١,٠	١٠٦٦٥	٪١٣,١
ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دينار)	١١٧٢,٣	١٢٦٤,٢	١٢٨٣,٨	١٣٨٠,٧	١٤٨٠,٤	١٥٠٤,٩	٣٨٥٨,٧	٣٧٩١,٢	٤٠٧٥,٩	٤٢٨٣,٥	٪٥,١
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	١٣٩٥,٨	١٤٨٠,٣	١٥٢٦,٧	١٥٧١,٨	١٥٥٧,٤	١٥٥٣,٦	١٦٦٦,٠	١٦٤٨,٨	١٦٨٩,٢	١٦٤٤,٣	-٪٢,٧
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دينار)	٨٣٩,٨	٨٥٤,٠	٨٤٠,٨	٨٧٨,٥	٩٥١,٠	٩٦٩,٠	٢٣١٦,٢	٢٢٩٩,٣	٢٤١٣,٠	٢٦٠٥	٪٨,٠
ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دينار)	٥٦٢٢,٩	٦٣١٢,٨	٧٣٠٠,٤	٩,٦٣٦,٥	١١,٣٤٣,٢	١٢,٥٩٣,٢	١١,٢٤١,٠	٩,٩٣٨,٩	١٢,٢٤٨,٨	١٣,٧٣٤,٥	٪١٢,١
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	٧٧,٧	٨٧,٠	٩٤,٨	١٠٧,١	١٢٤,٠	١٣٥,٠	٣٨,٦	٣٥,٥	٤١,٧	٤٥,٢	٪٨,٤
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دينار)	٧٢,٣٩٦	٧٢,٤٤٨	٧٦,٩٧٧	٩٠,٠٠٤	٩١,٤٤٨	٩٣,٣٠٣	٢٩٠,٩٦١	٢٧٩,٨٢٧	٢٩٣,٦٩٣	٣٠٣,٨٠٧	٪٣,٤
الودائع الخاضعة للتعويض والمقدّرة للودائع المضمونة جزئياً (مليون دينار)	٧٧٦,٧	٨٧٠,٠	٩٤٨,٤	١٠٧٠,٧	١٢٤٠,٤	١٣٤٩,٧	١٩٣١,٧	١٧٧٥,٩	٢٠٨٥,٣	٢٢٦٠,٤	٪٨,٤
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا	٪١٧,٣	٪١٦,٧	٪١٥,٠	٪١٢,٥	٪١١,٥	٪١٠,٧	٪٢٥,٦	٪٢٧,٦	٪٢٥,٠	٪٢٣,٨	-٪٤,٩
نسبة الودائع المضمونة جزئيا إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا	٪٨٢,٧	٪٨٣,٣	٪٨٥,٠	٪٨٧,٥	٪٨٨,٥	٪٨٩,٣	٪٧٤,٤	٪٧٢,٤	٪٧٥,٠	٪٧٦,٢	٪١,٦
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض للودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة جزئياً	٪١٣,٨	٪١٣,٨	٪١٣,٠	٪١١,٠	٪١٠,٩	٪١٠,٧	٪١٧,٢	٪١٧,٩	٪١٧,٠	٪١٦,٥	-٪٣,٢
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪١٦,٣	٪١٥,٨	٪١٤,١	٪١٢,٠	٪١٠,٩	٪١٠,٢	٪٢٤,٦	٪٢٦,٥	٪٢٤,٠	٪٢٢,٢	-٪٧,٦
نسبة الودائع المضمونة جزئيا إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٧٨,٤	٪٧٨,٨	٪٨٠,٤	٪٨٣,٥	٪٨٣,٧	٪٨٥,٦	٪٧١,٧	٪٦٩,٥	٪٧٢,١	٪٧١,١	-٪١,٣
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٩٤,٦	٪٩٤,٣	٪٩٤,٠	٪٩٣,٥	٪٩٢,٥	٪٩١,٩	٪٩٧,٦	٪٩٧,٧	٪٩٧,٤	٪٩٧,٢	-٪٠,٢
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٪٥,٣	٪٥,٥	٪٥,٨	٪٦,٤	٪٧,٤	٪٨,٠	٪٢,٣	٪٢,١	٪٢,٤	٪٢,٧	٪١١,٣
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئيا	٪٩٤,٧	٪٩٤,٤	٪٩٤,٢	٪٩٣,٦	٪٩٢,٦	٪٩٢,٠	٪٩٧,٧	٪٩٧,٩	٪٩٧,٦	٪٩٧,٣	-٪٠,٣
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئيا	٪٥,٣	٪٥,٦	٪٥,٨	٪٦,٤	٪٧,٤	٪٨,٠	٪٢,٣	٪٢,١	٪٢,٤	٪٢,٧	٪١١,٥
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا لدى أكبر بنك	٪٢٧,٢	٪٢٥,٧	٪٢٤,٦	٪٢٥,٨	٪٢٤,٨	٪٢٤,٨	٪٢٥,٩	٪٢٣,٥	٪٢٣,١	٪٢١,٨	-٪٥,٦
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا لدى أكبر بنكين	٪٤٨,٣	٪٤٦,٤	٪٤٥,٧	٪٤٥,٣	٪٤٤,٨	٪٤٤,٨	٪٤٥,٢	٪٤٣,٧	٪٤٢,٧	٪٤١,٨	-٪٢,١
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئيا لدى أكبر خمسة بنوك	٪٦٩,١	٪٧٠,٠	٪٦٦,٧	٪٦٥,٦	٪٦٤,٦	٪٦٤,٦	٪٦٣,٩	٪٦٢,٨	٪٦١,٦	٪٦١,٩	٪٠,٥
إحتياطيات المؤسسة (مليون دينار)	٦٩,٩	٩٠,٨	١١٥,٢	١٤٥,٠	١٨٣,٩	٢٢٩,١	٢٧٨,٤	٣٣٤,٢	٣٩٣,٦	٤٦٣,١	٪١٧,٧
نسبة الإحتياطيات الى الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	٪١,٠	٪١,٢	٪١,٣	٪١,٣	٪١,٤	٪١,٦	٪١,٨	٪٢,٤	٪٢,٤	٪٢,٦	٪٧,١
نسبة الإحتياطيات الى الودائع الخاضعة للتعويض	٪٣,٦	٪٤,٣	٪٥,٢	٪٥,٩	٪٦,٨	٪٨,٠	٪٤,٨	٪٦,٠	٪٦,٤	٪٧,١	٪١٠,٦

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

ودائع العملاء بالعملات الأجنبية[٤]

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٦٢٤٧,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بحوالي ٦٥٩٠,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. وبانخفاض بلغت نسبته ٥,٢٪. في حين انخفض عدد المودعين بالعملات الأجنبية خلال العام ٢٠١٤ من ٢٥٥,٠ ألف مودع في نهاية عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢٤٥,٦ ألف مودع في نهاية العام ٢٠١٤. كما انخفض متوسط حجم الوديعة بالعملات الأجنبية من ٢٥٨٤٢ دينارا في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٢٥٤٤٤ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٤.

التطور التاريخي للودائع بالعملات الأجنبية في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٤

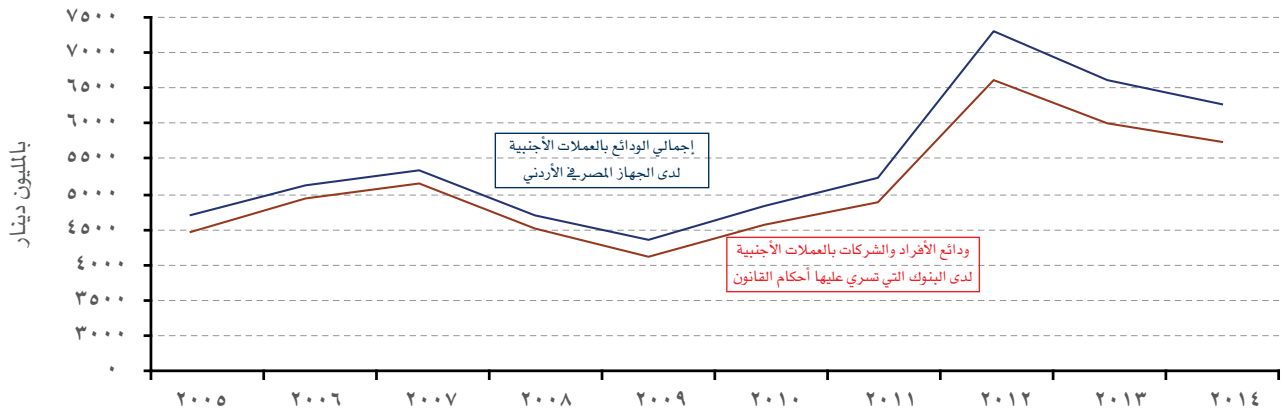

وقد توزعت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي على ودائع الأفراد بما يعادل ٤٢٨٣,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مشكّلة ما نسبته ٦٨,٦٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وودائع الشركات بمقدار ١٩٥٧,٠ مليون دينار في عام ٢٠١٤ وبنسبة ٣١,٣٪. وودائع الحكومة بمقدار ٧,١ مليون دينار وبنسبة ٠,١٪.

بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية المملوكة من قبل الأفراد حوالي ٦٨,٦٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٤.

٤- يذكر أن الودائع بالعملات الأجنبية غير مضمونة حالياً. ويجوز إخضاع هذه العملات للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة. بقرار من البنك المركزي.

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الأردني على القطاعات المختلفة ونسب نموها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالألف دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٣	٤٥٩٩	٢٠٦٧٢	١٩٨٣	٦١٠٧٤	٨٣٦٨	١١٠١٠٠
٢٠١٤	٤٢٨٤	٢٠١٢٣	١٩٥٧	٦٠٠١٧	٧١٣٩	٩٧٧٩٧
نسبة النمو	(٦,٩٪)	(٢,٧٪)	(١,٣٪)	(١,٧٪)	(١٤,٧٪)	(١١,٢٪)

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية على القطاعات المختلفة

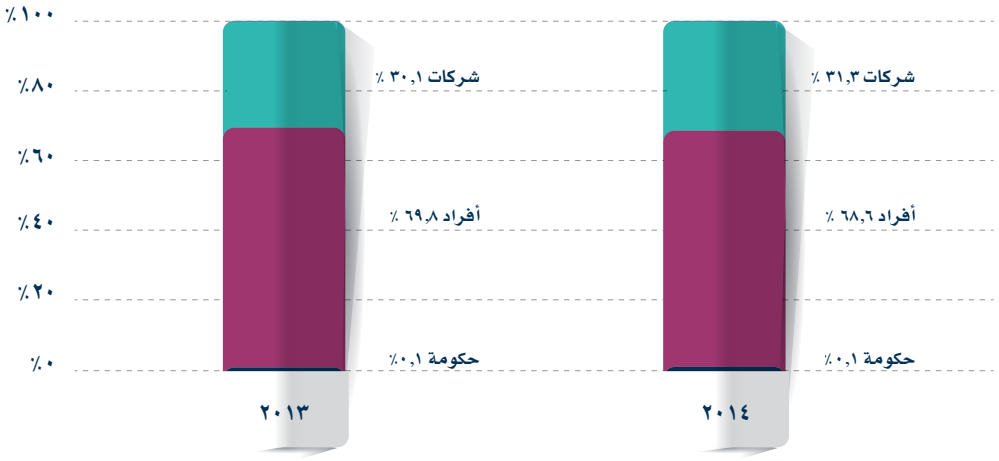

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك "التي تسري عليها أحكام القانون". فقد بلغت ما يعادل ٥٧٣٧,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤. مقارنة بـ ٥٩٩١,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ وبانخفاض بلغت نسبته ٤,٢٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٩١,٨٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠١٤ حوالي ٢٠٦,٠ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٢٧٨٥٢ ديناراً. مقابل ٢١٦,٣ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٢٧٧٠٣ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٣.

أما بالنسبة لنسب الاستحواذ لدى أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع بالعملات الأجنبية، فقد كان ترتيبها كالتالي: البنك العربي، بنك الإسكان، البنك الأردني الكويتي، بنك الاتحاد، وبنك الاستثمار العربي الأردني ووفق النسب التالية على الترتيب: ٣٣,٦٪، ١٥,٧٪، ٦,١٪، ٥,٥٪ و٥,٥٪.

تطّور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تركز الودائع بالعملات الأجنبية لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام قانون المؤسسة
كما هي في نهاية العام ٢٠١٤

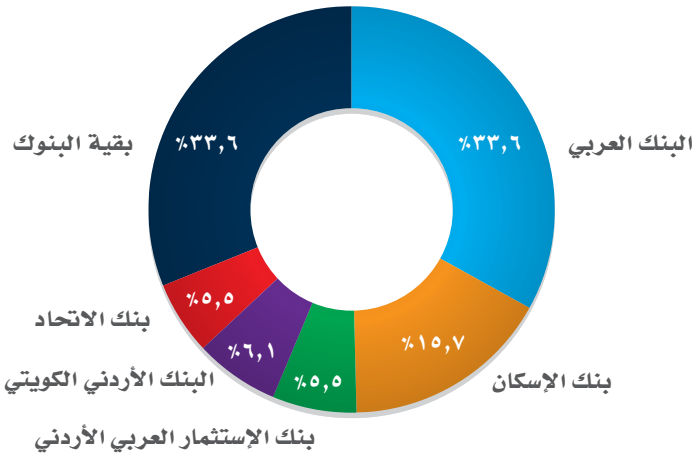

أداء البنوك الأعضاء

أداء البنوك الأعضاء

أدت الممارسات السليمة وإجراءات تنظيم الجهاز المصرفي بشكل عام وحسن إدارة عمل البنوك بشكل خاص الرامية إلى مواجهة مخاطره المختلفة. والتي اتسمت بالمرونة والتفاعل بشكل كبير مع السياسات النقدية والرقابية والمصرفية الحصيفة التي ينتهجها البنك المركزي، وتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، والتي تم إصدارها خلال العام ٢٠١٤، إلى استقرار أوضاع الجهاز المصرفي وتمتينه وزيادة كفاءته ومساهمته في التنمية الاقتصادية للمملكة. حيث أظهرت المؤشرات المالية الرئيسة للبنوك الأعضاء لعام ٢٠١٤ والبالغ عددها ٢١ بنكا من أصل ٢٥ بنكا يمثل الجهاز المصرفي الأردني، إرتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة، وانخفاض نسبة الديون غير العاملة، والمحافظة على معدلات كفاية رأس المال المرتفعة، الأمر الذي عزز من ملاءتها المالية وقدرتها على مواجهة أية صدمات خارجية أو داخلية، وتالياً ملخص لأهم تلك المؤشرات:-

- بلغ إجمالي موجودات البنوك الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٤ حوالي ٣٦٨٤٦,٩ مليون دينار مقابل ٣٥٠٠٤,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ١٨٤٢,٨ مليون دينار ونسبتها ٥,٣٪، مقابل زيادة قدرها ٢٨٦٥,٥ مليون دينار ونسبتها ٨,٩٪ خلال العام ٢٠١٣.

- بلغ إجمالي مطلوبات البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٤ حوالي ٣١٨٩٤,٥ مليون دينار مقابل ٣٠٣٠٦,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، وبزيادة قدرها ١٥٨٨,٤ مليون دينار ونسبتها ٥,٢٪، مقابل زيادة قدرها ٢٦٠٩,٤ مليون دينار ونسبتها ٩,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

- بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء حوالي ٤٩٥٢,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٤٦٩٨,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، وبزيادة مقدارها ٢٥٤,٤ مليون دينار ونسبتها ٥,٤٪، مقابل زيادة قدرها ٢٥٥,٨ مليون دينار ونسبتها ٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

إجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء

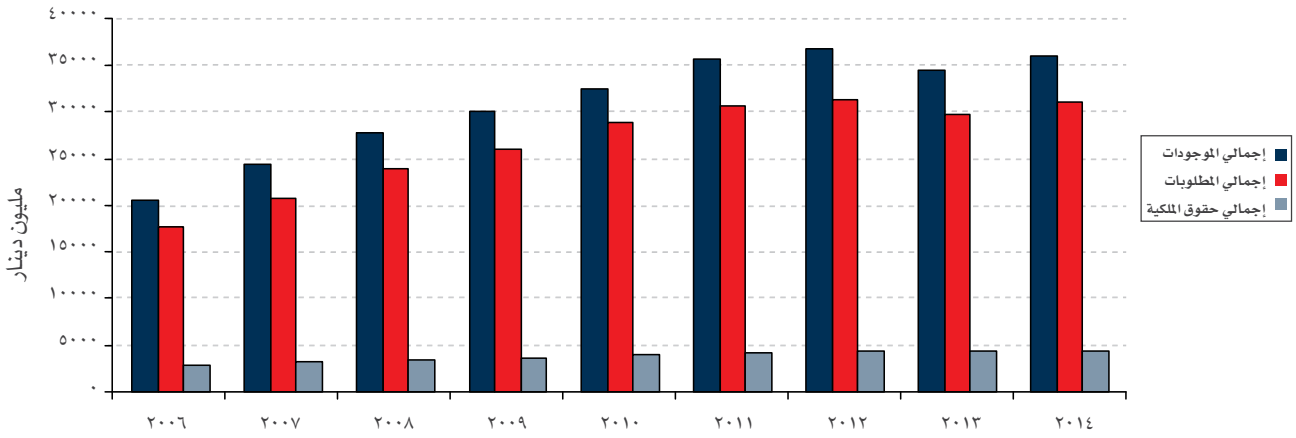

الهيكل العام للموجودات والمطلوبات

- بلغ إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء حوالي ٢٥٠٣٥,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٢٢٩٩٨,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، وبزيادة مقدارها ٢٠٣٦,٧ مليون دينار ونسبتها ٨,٩٪، وشكلت هذه الودائع ما نسبته ٧٨,٥٪ من إجمالي المطلوبات في العام ٢٠١٤ مقابل ٧٥,٩٪ للعام ٢٠١٣.

أداء البنوك الأعضاء

- بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي ١٣٩١١,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ١٣٢٩٩,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ وبزيادة قدرها ٦١١,٨ مليون دينار ونسبتها ٤,٦٪. لتبلغ بذلك نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات حوالي ٣٧,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣٨,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

- بلغ مقدار الاستثمارات في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لدى البنوك الأعضاء (معظمها سندات حكومة أردنية) حوالي ٩٦٥٥,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٨٨٦٥,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، وبارتفاع قدره ٧٨٩,٩ مليون دينار ونسبته ٨,٩٪. وقد بلغت نسبة هذه الموجودات إلى إجمالي الموجودات حوالي ٢٦,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٢٥,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

- بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) حوالي ٧٦٣٤,٠ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٧٦٨٤,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ وبانخفاض مقداره ٥٤,٧ مليون دينار ونسبته ٠,٧٪، وقد شكّلت هذه الالتزامات ما نسبته ٢٠,٧٪ من إجمالي الموجودات لدى البنوك الأعضاء في العام ٢٠١٤ مقابل ٢٢,٠٪ في العام ٢٠١٣.

محفظة التسهيلات الائتمانية

أظهرت محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك الأعضاء تحسناً نسبياً في أدائها خلال العام ٢٠١٤ مقارنة بالعام ٢٠١٣، وقد ظهر ذلك من خلال المؤشرات الكمية التي تقيس ذلك ونذكر منها ما يلي:-

- بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بالإضافة إلى الفوائد المعلقة والديون المعدومة منسوبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة حوالي ٩,٥٪ للبنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ١٠,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

- بلغت نسبة تغطية المخصصات إلى أصل التسهيلات غير العاملة لدى البنوك الأعضاء حوالي ٨٧,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٨٣,١٪ للعام ٢٠١٣.

- بلغت نسبة المخصص المقتطع خلال العام من الإيرادات -تحوطاً لتسهيلات ائتمانية غير عاملة- إلى صافي إيرادات الفوائد حوالي ١٠,٣٪ في نهاية ٢٠١٤ مقابل ١٤,٢٪ في نهاية ٢٠١٣.
- بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى أصل التسهيلات حوالي ٢,٢٪ للعام ٢٠١٤ مقابل ٢,١٪ للعام ٢٠١٣.

نسبة كفاية رأس المال

- بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي البنوك الأعضاء حوالي ١٧,٩٪ للعام ٢٠١٤، مقابل ١٨,٢٪ للعام ٢٠١٣، علماً بأن تعليمات البنك المركزي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار ١٢٪، كما أن مقررات بازل II تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بمقدار ٨٪.

أداء البنوك الأعضاء

مؤشرات الربحية

- وعلى صعيد قائمة الدخل فقد بلغ صافي الأرباح قبل الضريبة للبنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٤ ما مقداره ٧٣٣,٨ مليون دينار مقابل ٦٢٨,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ وبزيادة قدرها ١٠٥,٣ مليون دينار ونسبتها ١٦,٨٪.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات لدى البنوك الأعضاء حوالي ٢,٠٪ للعام ٢٠١٤ مقابل ١,٩٪ للعام ٢٠١٣.
- بلغت نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط حقوق الملكية لدى البنوك الأعضاء حوالي ١٥,٢٪ للعام ٢٠١٤ مقابل ١٣,٨٪ للعام ٢٠١٣.
- بلغت نسبة العائد على متوسط التسهيلات (العائد من صافي الفوائد على التسهيلات إلى متوسط صافي التسهيلات) حوالي ٨,٠٪ في عام ٢٠١٤ مقابل ٨,١٪ في ٢٠١٣.

صافي دخل البنوك الأعضاء

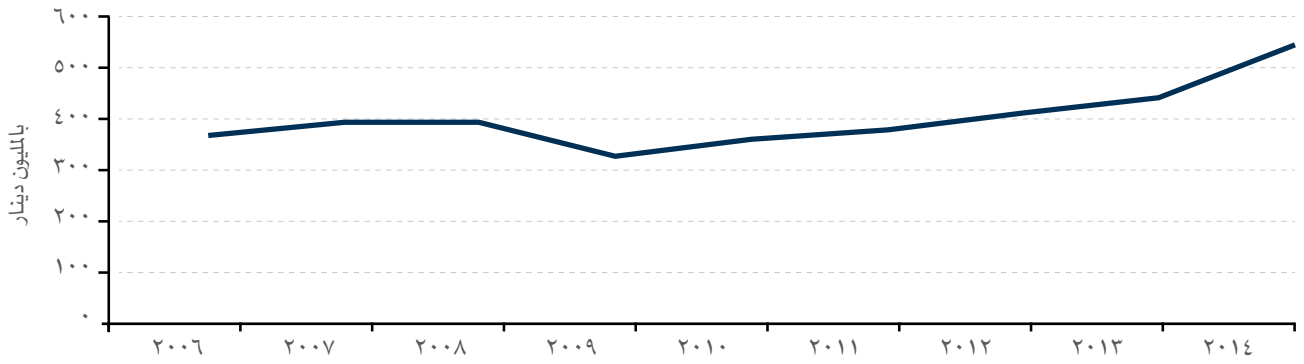

أهم مؤشرات الأداء المالي للأعوام الستة الأخيرة

النسبة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات	٣٨,٥٪	٣٧,٦٪	٣٣,٣٪	٣٩,٤٪	٣٨,٠٪	٣٧,٨٪
نسبة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إلى إجمالي الموجودات	٧,٥٪	٦,٠٪	٢٠,١٪	٢١,٩٪	٢٥,٣٪	٢٦,٢٪
نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة والفوائد المعلقة والديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات	٨,٤٪	٩,٩٪	٩,٦٪	١٢,٠٪	١٠,٦٪	٩,٥٪
المخصص المقتطع خلال العام للتسهيلات إلى صافي إيرادات الفوائد	٢١,٢٪	٢٢,١٪	٢٥,٧٪	٢٤,٥٪	١٤,٢٪	١٠,٣٪
نسبة النقد وشبه النقد إلى ودائع العملاء فوق ١٠٠,٠٠٠	٦٩,٩٪	٦٩,٨٪	٦١,٠٪	٦٦,٣٪	٥١,٣٪	٥٤,٤٪
نسبة كفاية رأس المال	١٩,٨٪	١٩,٨٪	١٨,٦٪	١٨,٤٪	١٨,٠٪	١٧,٩٪
نسبة العائد قبل الضريبة إلى متوسط الموجودات	١,٦٪	١,٧٪	١,٥٪	١,٦٪	١,٩٪	٢,٠٪

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

عززت المؤسسة خلال العام ٢٠١٤ احتياطياتها المالية التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية كضامن للودائع وبما يسهم في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية في حماية المودعين لدى البنوك في المملكة بضمان ودائعهم لديها تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة، وللوصول إلى النسبة القانونية المستهدفة للاحتياطيات والبالغة ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وبهدف مواكبة التطورات وأفضل الممارسات الدولية. تقوم المؤسسة بتبني خطة مالية متكاملة للوصول إلى النسبة المحددة ضمن إطار زمني متوازن وتعمل على إدارة محفظتها الاستثمارية وفق أسس منهجية تهدف إلى تعزيز بناء احتياطياتها.

تتكون مصادر تمويل المؤسسة الرئيسية من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة، والتي تتيح للمؤسسة مواصلة تدعيم الاحتياطيات، بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون.

تستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو المضمونة من قبلها، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة، حيث تركز المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة في السوق الأولي للسندات إلى أقصى حد ممكن، بعد الأخذ بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة، إضافة إلى إيلاء العناية الكاملة لآجال استحقاق الاستثمارات وفرص إعادة استثمارها مستقبلاً. وكذلك تعمل المؤسسة على متابعة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة لتمكينها من توزيع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

واصلت المؤسسة تعزيز احتياطياتها نحو تحقيق المستوى المستهدف والبالغ ٣٪، حيث شكلت في نهاية العام ٢٠١٤ ما نسبته ٢,٦٪.

الأداء المالي لمحفظة المؤسسة:

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠١٤ إلى حوالي ٤٦٦,٤ مليون دينار مقارنة بـ ٣٩٦,٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣، وبلغ رأسمال المؤسسة ما مقداره ٣,٣ مليون دينار ساهمت الحكومة بمبلغ مليون دينار منه وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة ألف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة. وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٤ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٤٦٣,١ مليون دينار. مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠١٣ بنحو ٦٩,٥ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠١٤ ما مقداره ٤١,١ مليون دينار مقابل ٣٤,٨ مليون دينار تم تحصيلها خلال عام ٢٠١٣، بارتفاع تبلغ نسبته حوالي ١٨,١٪.

رسوم الإشتراك السنوية منذ التأسيس وحتى عام ٢٠١٤

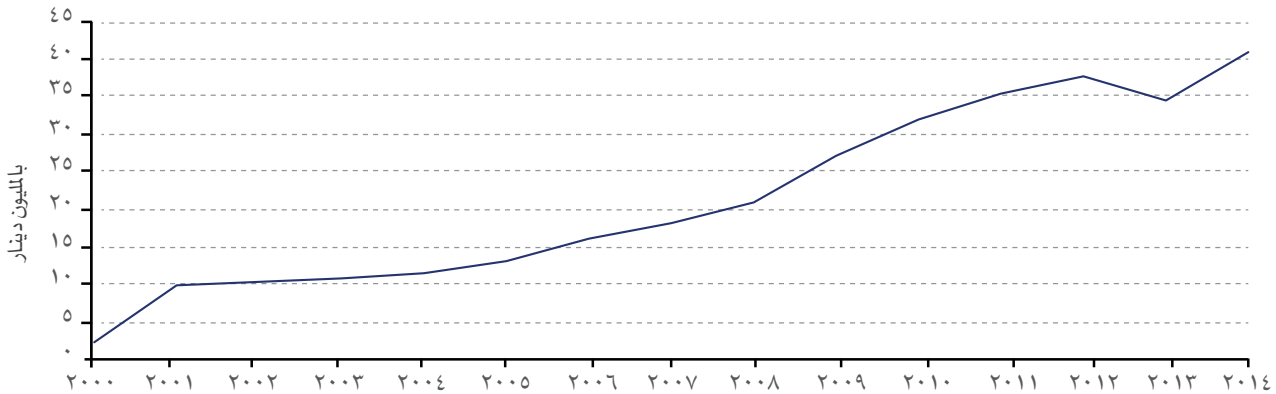

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

في حين ارتفع صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠١٤ إلى حوالي ٢٨,٤ مليون دينار مقارنة بحوالي ٢٤,٦ مليون دينار خلال العام ٢٠١٣ وبنسبة نمو بلغت حوالي ١٥,٤٪.

كما تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يفضي إلى تسريع وتيرة بناء الاحتياطي، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبةً إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل – وقد تمكنت المؤسسة من تخفيض هذه النسبة إلى حوالي ٣,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤ من ٣,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٣–، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (٥/أ) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

المحفظة وعوائد الاستثمار:

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من – السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق – إلى حوالي ٤٥٣,٨ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بحوالي ٣٨٤,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، وبزيادة مقدارها ٦٩,٦ مليون دينار وبما نسبته ١٨,١٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

- سندات حكومية بقيمة ٤٣٦,٧ مليون دينار وبنسبة ٩٦,٢٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
- سندات مؤسسات عامة بقيمة ١٧,١ مليون دينار وبنسبة ٣,٨ ٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٤٥٣,٨ مليون دينار مشكلّة ما نسبته ٩٧,٣٪ من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠١٤.

محفظة استثمارات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٤

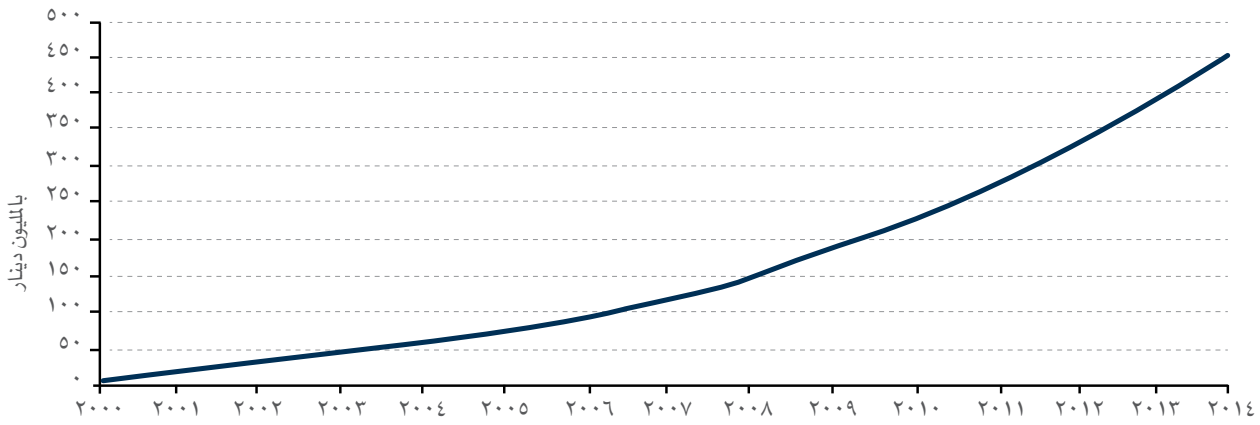

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠١٤ إيرادات بلغت حوالي ٢٩,٥ مليون دينار مقارنة بحوالي ٢٥,٦ مليون دينار خلال العام ٢٠١٣ وبنسبة نمو بلغت حوالي ١٥,٢٪.

عوائد إستثمارات محفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٤

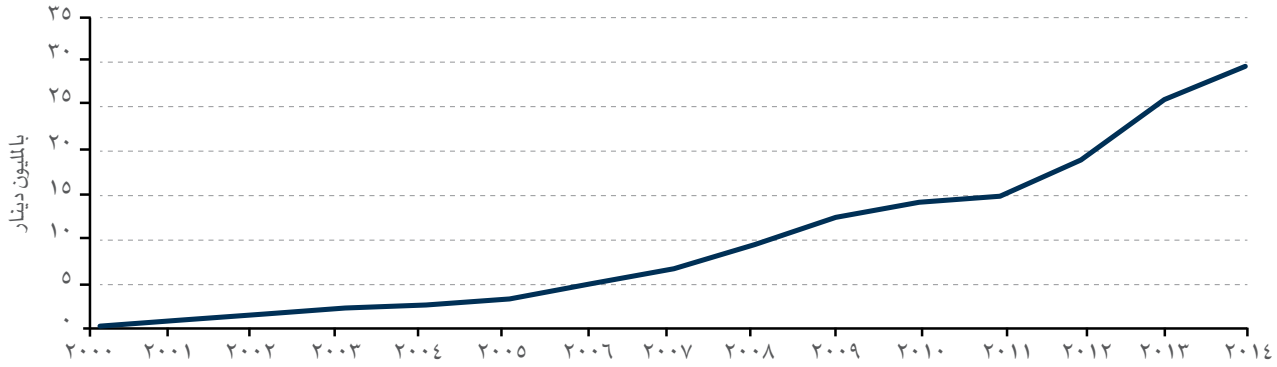

بلغت عوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٢٩,٥ مليون دينار خلال العام ٢٠١٤ .

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

انخفض معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بنسبة مقدارها ٠,٨٤٥٪ ليصبح ٦,٣٠٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٧,١٥٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣ وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، كما ارتفع متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٢,١٣١٠ سنة في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١,٤٤٨٠ سنة في نهاية عام ٢٠١٣.

معدل الريع الإطفائي لمحفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٤

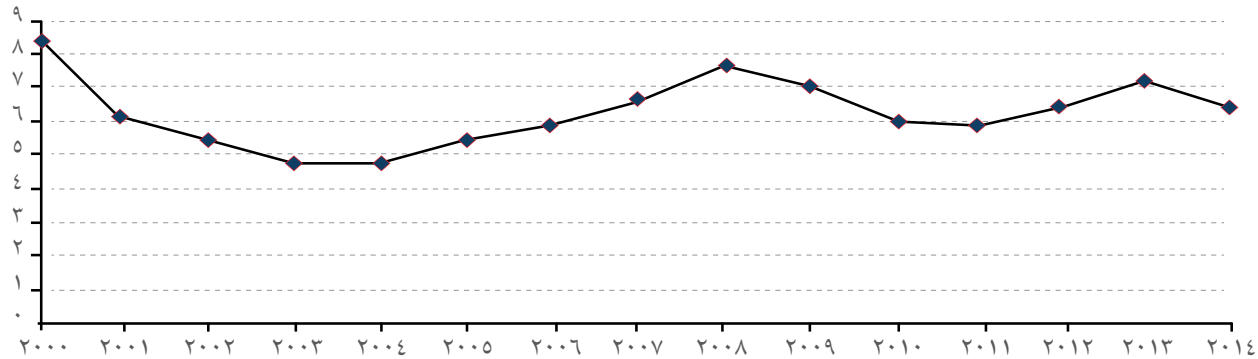

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠١٤ حوالي ١٥٨,٨ مليون دينار. ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال العام ٢٠١٥ في محفظة المؤسسة بلغت ١١٧ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ١٥٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

توزيع استحقاقات محفظة المؤسسة القائمة في نهاية عام ٢٠١٤

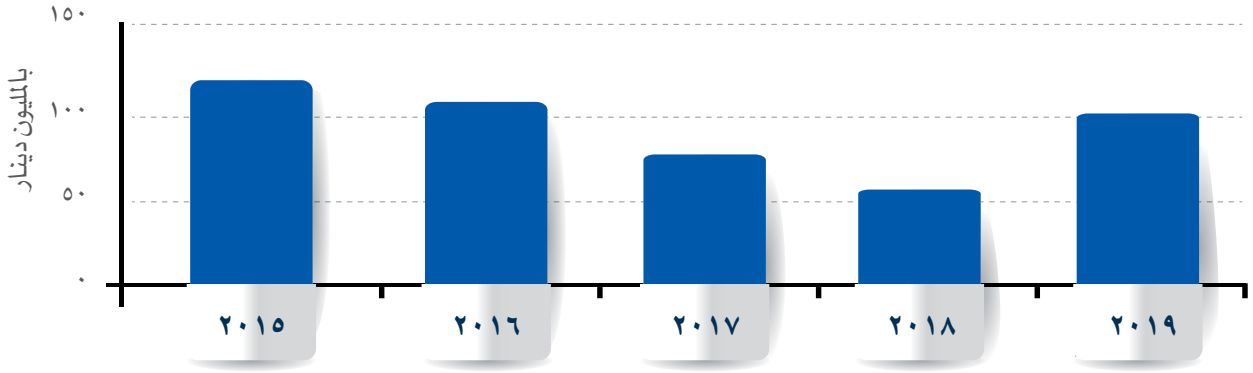

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٠,٤١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤.

الاحتياطيات:

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٤ إلى حوالي ٤٦٣,١ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٣٩٣,٦ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٣ وبنسبة ١٧,٧٪. هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٢,٦٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ١٨٠١٨,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤، وما نسبته ٧,١٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٦٥٤٣,٩ مليون دينار.

احتياطيات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٤

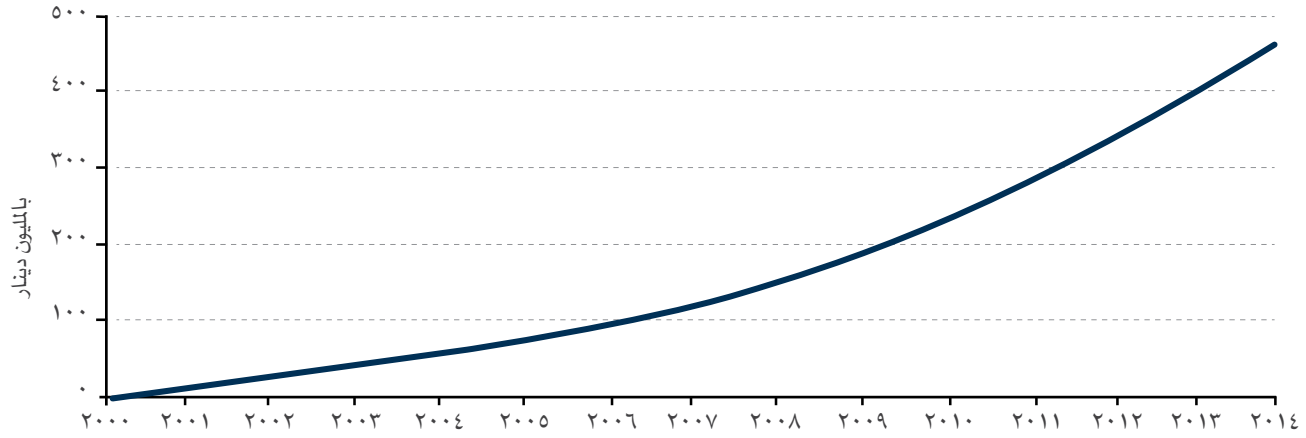

رأسمال المؤسسة
وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها وأدائها المالي

وما زالت هذه النسبة من الاحتياطيات أقلّ من تلك المستهدفة قانوناً والبالغة ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة بالرّغم من مرور أربعة عشر عاماً على تأسيسها، ويعزى ذلك إلى سببين رئيسين:

- النموّ الحاد الذي شهدته الودائع الخاضعة لأحكام القانون خلال الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، حيث سجّلت هذه الودائع نسب نموّ ٢٣٪ و٢٨٪ على التوالي في حين أنّ معدل النمو السنوي لها هو ١٠٪.

- انخفاض معدّل العائد على استثمارات المؤسسة خلال الأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١ ، ٢٠١٤.

وقد ارتأى مجلس إدارة المؤسسة ومنذ العام ٢٠١١ والذي يقوم بمراجعة نسبة الاحتياطيات ومستوياتها سنوياً عدم رفع نسبة رسوم الاشتراك السنوية على البنوك وإبقائها كما هي مستنداً في رؤيته إلى عدة عوامل أهمّها الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، والسياسات الحصيفة والمعايير السليمه التي يتبناها البنك المركزي الأردني، وعدم زيادة العبء على البنوك الأعضاء في ظل الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على ربحية القطاع المصرفي في تلك الفترة، بالإضافة إلى كفاية احتياطيات المؤسسة والتي تكفي لتغطية الودائع الخاضعة للتعويض الفوري لدى تسعة بنوك معاً وفي آنٍ واحد، وتغطي الودائع الخاضعة للتعويض الفوري لدى جميع البنوك الأعضاء إفرادياً، ما عدا أكبر أربعة بنوك أعضاء، حيث تغطي الودائع الخاضعة للتعويض لديها بنسب تغطية ٩٥٪ تقريباً للبنوك متوسطة الحجم و٣٠٪ للبنوك الكبيرة.

البرنامج المالي

ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

البرنامج المالي

استمرت المؤسسة بمتابعة وقياس أدائها المؤسسي من خلال تحديث برنامجها المالي متوسط الأجل بما يعزز قدرتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها القانونية. وتوجيه مصادرها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والوطنية المتمثلة في تأمين الحماية التامة لأكبر عدد من المودعين. تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي.

يستند البرنامج المالي الى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ويعمل من خلال آليات تحدد العلاقة بين مدخلات البرنامج ومخرجاته المتمثلة بهذه المؤشرات. خاصةً المتعلقة منها بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

وتقوم المؤسسة سنوياً. بمراجعة شاملة لبرنامجها المالي وتحديث فرضيات البرنامج في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص. وتتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع. رسوم الاشتراك التي تحصلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء ومستويات أسعار الفائدة المتوقعة على أدوات الدينار المختلفة.

يمكّن البرنامج المالي المؤسسة من توجيه إدارة أنشطتها الاستثمارية نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى.

ويذكر أنّ البرنامج المالي للمؤسسة يستند إلى مجموعتين من مؤشرات القياس وهي:

- **المؤشرات الاسترشادية:**
وتمثل مؤشرات لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة لكنها تؤثر وبشكل فعال وأساسي في تحقيق مهامها مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

- **مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي:**
وتمثل أداء المؤسسة الفعلي وتشمل متغيرات تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة كما تؤثر في تحقيق مهامها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة.

مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي :

١- نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

ارتفعت نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى ٢,٥٪ مع نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بمستوى ٢,٤٪ مع نهاية عام ٢٠١٣. فيما بقى تحقيق المستوى المستهدف لهذا المؤشّر عند ٣٪ خلال العام ٢٠١٧. وذلك بافتراض نموّ الودائع بالدينار بمتوسّط النموّ طويل الأجل والبالغ حوالي ١٠٪ سنوياً.

البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

٢- نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض:

ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الودائع الخاضعة للتعويض الى مستوى ٧,١٪ مع نهاية عام ٢٠١٤ مقارنةً بمستوى ٦,٤٪ مع نهاية عام ٢٠١٣. علماً بأن حجم الودائع الخاضعة للتعويض قد ارتفع من حوالي ٦,١٦١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٦,٥٤٤ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٤. ويتوقع أن توالي هذه النسبة ارتفاعها سنوياً وبما ينسجم مع تحقيق أهداف المؤسسة الإستراتيجية بتوفير التغطية القانونية لأكبر عدد من المودعين وتشجيع الادخار وتعميق الثقة بالجهاز المصرفي والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

٣- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى إيرادات الاستثمار الإجمالية والصافية:

واصلت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي وإجمالي إيرادات المؤسسة انخفاضها مع نهاية العام ٢٠١٤. حيث انخفضت هذه النسبة الى حوالي ٣,٦٪ و٣,٥٪ على التوالي مقارنة بما نسبته ٣,٩٪ و ٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٣ ويعود ذلك فضلاً عن زيادة إيرادات استثمارات المؤسسة إلى حرص المؤسسة على ضبط نفقاتها وتقليصها ما أمكن.

٤- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل:

بلغت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل حوالي ٣,٧٪ مع نهاية العام ٢٠١٤ مقارنة بحوالي ٤٪ مع نهاية عام ٢٠١٣.

النتائج المتوخاة:

تتمثل أهم النتائج المؤسسية المتوخاة من البرنامج المالي في توفير آلية تمكن المؤسسة من تقييم أدائها الفعلي مقارنةً بالأداء المستهدف وفقاً للبرنامج. وذلك بهدف زيادة فعالية المؤسسة وكفاءتها في تحقيق أهدافها. وتأدية مهامها المحددة وفقا لقانونها.

تشير النتائج الأولية للبرنامج المالي لعام ٢٠١٤ إلى إمكانية تحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع ٣٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون خلال العام ٢٠١٧.

البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

المؤشرات الرئيسة للبرنامج المالي متوسط الأجل :

البند	فعلي		متوقع							
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دينار).	١٦,٤٣٤	١٨,٣٣٣	٢٠,١٦٧	٢٢,١٨٤	٢٤,٤٠٢	٢٦,٨٤٢	٢٩,٥٢٦	٣٢,٤٧٩	٣٥,٧٢٧	٣٩,٢٩٩	٤٣,٢٢٩
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار).	٦,١٦١	٦,٥٤٤	٧,١٣١	٧,٧٧١	٨,٤٦٩	٩,٢٢٩	١٠,٠٥٧	١٠,٩٦٠	١١,٩٤٣	١٣,٠١٥	١٤,١٨٣
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار).	٣٩٤	٤٦٣	٥٣٩	٦٢٤	٧١٩	٨٢٥	٩٤٢	١,٠٧٣	١,٢١٩	١,٣٨٢	١,٥٥٣
احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪).	٢,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٦
احتياطيات المؤسسة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٦,٤	٧,١	٧,٦	٨,٠	٨,٥	٨,٩	٩,٤	٩,٨	١٠,٢	١٠,٦	١١,٠
الاحتياطي المستهدف إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٨,٠	٨,٤	٨,٥	٨,٦	٨,٦	٨,٧	٨,٨	٨,٩	٩,٠	٩,١	٩,١
الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪).	٣٧,٥	٣٥,٧	٣٥,٤	٣٥,٠	٣٤,٧	٣٤,٤	٣٤,١	٣٣,٧	٣٣,٤	٣٣,١	٣٢,٨
المصاريف الإدارية والعمومية إلى إجمالي إيرادات الاستثمار (٪).	٣,٧	٣,٥	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٨
المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي إيرادات الاستثمار (٪).	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٨
المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل (٪).	٤,٠	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٨

التوعية الإعلامية
والتواصل الإقليمي والدولي

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

واصلت المؤسسة جهودها الإعلامية الرامية الى تعريف وتثقيف جمهور المودعين بنظام ضمان الودائع الذي يهدف إلى حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي الأردني بإعتباره أحد أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة.

وضمن خطتها التوعوية للعام ٢٠١٤، تبنت المؤسسة مجموعة من الوسائل الإعلامية بهدف نشر الوعي لكافة فئات المجتمع كان أهمها التواصل المباشر مع طلبة الجامعات الأردنية الرسمية منها والخاصة حيث تم عقد العديد من المحاضرات في كل من الجامعة الأردنية، الجامعة الهاشمية، جامعة اليرموك وجامعة الزيتونة، بالإضافة إلى محاضراتها الدورية في معهد الدراسات المصرفية والموجهة إلى العاملين في القطاع المصرفي للتعريف برسالة المؤسسة وأهدافها ونشأتها ودورها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في المملكة والمهام القانونية المناطة بها، وأهم التطورات والإنجازات التي حققتها المؤسسة منذ نشأتها، كما قامت المؤسسة وبالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- برنامج الحكومة الالكترونية- بإرسال مادة إعلانية عبر البريد الالكتروني لكافة موظفي القطاع العام ولعدة مرات خلال العام ٢٠١٤ تضمنت التعريف بمعلومات أساسية عن المؤسسة والبنوك الأعضاء.

كما تحرص المؤسسة دوماً على تعزيز سبل التعاون مع البنوك الأعضاء بالتواصل الفعال معها كونها قناة رئيسية وفاعلة للوصول إلى جمهور المودعين، حيث تم التنسيق مع إدارات البنوك الأعضاء لتوزيع منشور تعريفي بالمؤسسة مرفقاً بكشوفات حسابات العملاء، وأيضاً مخاطبة البنك المركزي للتعميم على كافة إدارات البنوك الأعضاء بتضمين كشوفات حسابات العملاء عبارة " الودائع لدينا مضمونة وفق أحكام قانون مؤسسة ضمان الودائع بحد أقصى خمسون ألف دينار"، كما تشارك المؤسسة في الفعاليات والأنشطة ذات العلاقة بطبيعة عمل المؤسسة ومنها مشاركتها في " المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الاسلامية " والذي تم عقده في الجامعة الأردنية برعاية البنك الاسلامي الأردني.

هذا وتسعى المؤسسة ومن خلال خطتها التوعوية للعام ٢٠١٥ إلى إستغلال كافة الوسائل الإعلانية والإعلامية المختلفة والمتاحة في سبيل التعريف بمكونات وأهداف نظام ضمان الودائع والدور الهام للمؤسسة على المستويين المحلي والإقليمي.

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

التواصل الإقليمي والدولي

استمرت عضوية المؤسسة في كل من المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، ورئاسة اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، بالاضافة إلى عضويتها في اللجان الدائمة للهيئة والمتمثلة بلجنة البحث والإرشاد (RGC) ولجنة العضوية والاتصالات (MCC)، ولجنة المسح والبيانات (DSC). كما وأن المؤسسة عضو في اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة البحث والارشاد والمتمثلة بلجنة ضمان الودائع الإسلامية، بالإضافة الى عضويتها في اللجنة التوجيهية لمراجعة وتحديث المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع ومنهجية تطبيق المبادئ الصادرة عن الهيئة ولجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).

وتحرص المؤسسة دوما إلى الإطلاع على آخر المستجدات في مجال ضمان الودائع من خلال المشاركة الفعالة في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الهيئة، حيث شاركت المؤسسة في المؤتمر السنوي الثالث عشر للهيئة الدولية لضامني الودائع (Trinidad & Tobago)، اجتماعات اللجنة التوجيهية المصغرة المنبثقة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع لمناقشة النسخة النهائية من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع (USA)، وندوة بعنوان «احتياطي ضمان الودائع: مسائل جوهرية ونواحي متنوعة» (USA)، وندوة بعنوان " البنوك: معالجة، إدارة الازمات وقضايا في ضمان الودائع» (سويسرا)، ومؤتمر بعنوان " حماية النظام المالي للدول: التوجهات العالمية والتحديات المستقبلية» (اندونيسيا)، وندوة بعنوان «هيكلة مطلوبات البنوك ومدى تجاوب أنظمة ضمان الودائع» (بولندا)، والمؤتمر المصرفي العربي السنوي ٢٠١٤ «أي اقتصاد عربي ينتظرنا» (لبنان).

وفي إطار التعاون المستمر بين المؤسسة ومؤسسات ضمان الودائع في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا (MENA) استضافت المؤسسة مدير عام مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية وممثل عن صندوق نظام ضمان الودائع المصرفية – البنك المركزي العمُاني للإطلاع والإستفادة من التجربة الأردنية في مجال ضمان الودائع.

الفعاليات والأنشطة

تنظم المؤسسة وبالتعاون مع الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) المؤتمر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا تحت عنوان «امتثال أنظمة ضمان الودائع في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا للمبادىء الاساسية المعدلة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع» وذلك خلال الربع الأول من العام ٢٠١٥، وسيناقش المؤتمر على مدى يومين مجموعة من أوراق العمل تتناول في محتواها التعديلات الرئيسية في المبادىء الأساسية لأنظمة ضمان الودائع والصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) ولجنة بازل للرقابة المصرفية(BCBS)، إضافة إلى العديد من المواضيع التي من شأنها أن تثري الخبرات المتبادلة بين الدول المشاركة في مجال ضمان الودائع.

كما وسيتم عقد الاجتماع الأول للعام ٢٠١٥ لكلّ من اللجنة الاقليمية للشرق الاوسط وشمال إفريقيا، واللجنة الاقليمية لإفريقيا وهما من اللجان المنبثقة عن المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع يتم خلالهما بحث أسسس توطيد العلاقة والمواضيع ذات الاهتمام المشترك لمؤسسات ضمان الودائع في دول الاقليم.

وعلى هامش أعمال المؤتمر سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من مؤسسة ضمان الودائع (الأردن) والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بهدف تعزيز التعاون المشترك في شتى مجالات نظام ضمان الودائع وبما يسهم في استقرار الجهاز المصرفي في كلّ من الاردن وفلسطين.

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الى مجلس ادارة مؤسسة ضمان الودائع
(شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤وكل من قائمة الايرادات والمصروفات والتغيّرات في حقوق الملكيّة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. وملخص للسياسات المحاسبية الهامة. وإيضاحات تفسيريّة أخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. اضافة الى توفر نظام رقابة داخلي تراه الادارة ضرورياً لغرض إعداد وعرض قوائم مالية خالية من الاخطاء الجوهرية. سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتتطلب تلك المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات. بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. عند القيام بتقييم تلك المخاطر. يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف. وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخليّة في المؤسسة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة. ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة. وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـرأي

في رأينا. أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لمؤسسة ضمان الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

برايس وترهاوس كوبرز «الأردن» ذ.م.م

أسامة معروف
إجازه رقم (٧١٨)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٩ نيسان ٢٠١٥

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
		دينار	دينار
الموجودات			
نقد لدى البنك المركزي الأردني		٤١٣,٢١١	٤٢٥,٤١١
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة		٧,٢٨٠,٩٧٤	٧,٢٨٦,٢٨٢
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤	٤٥٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٨٤,١٩٥,١٠٠
تمويل وقروض اسكان موظفين		٩٢١,٨٥٨	٨٤٩,٧٢٢
أرصدة مدينة أخرى		٥,٨٠٣	٥,٨٣٠
ممتلكات ومعدات. بالصافي	٥	٤,٠١٠,١٢٦	٤,١٤٩,٦٧٢
مجموع الموجودات		**٤٦٦,٤٣١,٩٧٢**	**٣٩٦,٩١٢,٠١٧**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى		٣٢,٤٢٥	٢٩,١٣٤
حقوق الملكية			
رأس المال	٦	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٧	٤٦٣,٠٩٩,٥٤٧	٣٩٣,٥٨٢,٨٨٣
مجموع حقوق الملكية		**٤٦٦,٣٩٩,٥٤٧**	**٣٩٦,٨٨٢,٨٨٣**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٤٦٦,٤٣١,٩٧٢**	**٣٩٦,٩١٢,٠١٧**

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
		دينار	دينار
الإيرادات			
رسوم اشتراك	٨	٤١,٠٨٥,٩٧٩	٣٤,٧٧٢,٨٢١
فوائد سندات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		٢٩,٤٥١,٤٦٠	٢٥,٥٥٠,٩٣٥
إيرادات تمويل اسكان موظفي المؤسسة		١٠,٥٥٥	١٤,٦٤١
فوائد قروض الموظفين		٣,٧٩٩	٣,٨٩٨
مجموع الإيرادات		**٧٠,٥٥١,٧٩٣**	**٦٠,٣٤٢,٢٩٥**
ينزل: مصاريف إدارية	٩	١,٠٣٥,١٢٩	٩٥١,٧٥٠
صافي الإيرادات		**٦٩,٥١٦,٦٦٤**	**٥٩,٣٩٠,٥٤٥**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١١ جزءاً من هذه القوائم المالية

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	رأس المال	الإحتياطيات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
٢٠١٤			
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٤	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣٩٣,٥٨٢,٨٨٣	٣٩٦,٨٨٢,٨٨٣
صافي الإيرادات	-	٦٩,٥١٦,٦٦٤	٦٩,٥١٦,٦٦٤
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٣,٣٠٠,٠٠٠	٤٦٣,٠٩٩,٥٤٧	٤٦٦,٣٩٩,٥٤٧
٢٠١٣			
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠١٣	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣٣٤,١٩٢,٣٣٨	٣٣٧,٤٩٢,٣٣٨
صافي الإيرادات	-	٥٩,٣٩٠,٥٤٥	٥٩,٣٩٠,٥٤٥
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣٩٣,٥٨٢,٨٨٣	٣٩٦,٨٨٢,٨٨٣

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينار	دينار
الأنشطة التشغيلية		
صافي الإيرادات	٦٩,٥١٦,٦٦٤	٥٩,٣٩٠,٥٤٥
تعديلات:		
استهلاكات	١٤٠,٨٣١	١٤٠,٦١٢
ايرادات سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢٩,٤٥١,٤٦٠)	(٢٥,٥٥٠,٩٣٥)
التغيّرات في بنود الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
أرصدة مدينة أخرى	٢٧	(١٧)
أرصدة دائنة أخرى	٣,٢٩١	٢,١٣٦
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**٤٠,٢٠٩,٣٥٣**	**٣٣,٩٨٢,٣٤١**
الأنشطة الاستثمارية		
استحقاق استثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٥٨,٧٩٥,١٠٠	١١١,٤٣٥,٢٩٠
شراء استثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢٢٨,٤٠٠,٠٠٠)	(١٧٠,٣٩٥,١٠٠)
تمويل وقروض اسكان موظفين	(٧٢,١٣٦)	(٣٤,٥٤٢)
فوائد مقبوضة	٢٩,٤٥٦,٧٦٨	٢٤,٨٩٢,٠٦٤
شراء ممتلكات ومعدات	(١,٢٨٥)	(٢,٢٢٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	**(٤٠,٢٢١,٥٥٣)**	**(٣٤,١٠٤,٥١٦)**
صافي النقص في النقد وما في حكمه	**(١٢,٢٠٠)**	**(١٢٢,١٧٥)**
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٤٢٥,٤١١	٥٤٧,٥٨٦
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**٤١٣,٢١١**	**٤٢٥,٤١١**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ١١ جزءاً من هذه القوائم المالية

ايضاحات حول القوائم المالية -٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(١) معلومات عامة

تأسست مؤسسة ضمان الودائع (المؤسسة) بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ والمعمول به من تاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠.
من أهم غايات المؤسسة العمل على حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقدمها البنك المركزي الأردني.

تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة بكامل قيمة الوديعة إذا كانت خمسين ألف دينار أردني أو أقل. وخمسين ألف دينار أردني إذا زادت قيمة الوديعة عن ذلك. باستثناء الودائع لدى فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة والبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة إلا إذا قرر أي من البنوك الإسلامية الانضمام إلى المؤسسة.
بموجب القانون تكون المؤسسة هي المصفي لأي بنك يتقرر تصفيته وتعتبر الممثل القانوني الوحيد له.

(٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي اهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة في إعداد هذه القوائم المالية. تم تطبيق هذه السياسات بشكل منتظم على جميع السنوات المعروضة. ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢-١ أسس الإعداد

- تم إعداد القوائم المالية لمؤسسة ضمان الودائع وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية.
- إن الدينار الأردني هو عملة عرض القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

٢-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية والافصاحات

(أ) المعايير التي تم تطبيقها من قبل المؤسسة لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٤ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية :

تعديل معيار المحاسبة الدولي ٣٢، "الأدوات المالية: العرض"، حول تقاص الموجودات المالية والمطلوبات المالية. هذا التعديل يوضح أن حق التقاص يجب أن لايكون مشروطا بحدث في المستقبل. كمايجب أن يكون التقاص قابل للتنفيذ من الناحية القانونية لجميع الأطراف في سياق الأعمال الاعتيادية. وكذلك في حالة التقصير أو الإعسار أوالإفلاس. ويأخذ التعديل بعين الأعتبار آليات التسوية.
لم يكن للتعديل اي أثر على القوائم المالية للمؤسسة.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الأخرى والنافذة للسنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٤ ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

ايضاحات حول القوائم المالية -٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت حديثاً إلا انها غير نافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠١٤ ولم تقم المؤسسة بالتطبيق المبكر لأي منها وليس لأي منها تأثير مادى على القوائم المالية للمؤسسة. باستثناء المذكور تالياً:

معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ – (الأدوات المالية). يتناول تصنيف وقياس والاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية. صدرت النسخة الكاملة من المعيار في تموز ٢٠١٤. وهي تحل محل الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ التي تتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية. يحتفظ المعيار ولكن يبسط نموذج القياس المختلط ويضع ثلاث فئات قياس أولية للموجودات المالية: الكلفة المطفأة. القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يعتمد أساس التصنيف على نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. تقاس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مع خيار لارجعة فيه منذ البداية لادراج التغيرات في القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الآخرى. ويوجد نموذج خسائر ائتمان جديد يحل محل نموذج خسائر الانخفاض في القيمة المستعمل في معيار المحاسبة الدولي ٣٩. لم تكن هناك تغييرات على تصنيف وقياس المطلوبات المالية باستثناء الاعتراف، في بنودالدخل الشامل الآخرى، بالتغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يخفف المعيار متطلبات اختبار فاعلية التحوط. يتطلب المعيار وجود علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط وان تكون نسبة التحوط مماثلة للنسبة التي تستعملها الادارة بشكل فعلي لاغراض ادارة المخاطر. لا يزال التوثيق المتزامن للتحوط مطلوبا ولكن يختلف عن ما يتم اعداده حاليا بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. والمعيار نافذ المفعول للفترات التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٨. يسمح بالتطبيق المبكر. ولم تقم المؤسسة بتقييم اثر تطبيق المعيار.

معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ – الإيراد من العقود مع العملاء – يتناول الاعتراف بالإيراد ويضع مبادئ للافصاح عن معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول طبيعة وكمية وتوقيت وعدم التيقن للإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود المنشأة مع العملاء. ويتم الاعتراف بالإيراد عندما يسيطر العميل على سلعة أو خدمة. وبالتالي لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على فوائد من سلعة أو خدمة. يحل المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨ – الإيراد – ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١١ «عقود الانشاء» والتفسيرات ذات الصلة. والمعيار نافذ المفعول للفترات التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٧ ويسمح بالتطبيق المبكر. لم تقم المؤسسة بتقيم اثر تطبيق المعيار.
لا يوجد معايير أو تفسيرات أخرى غير نافذة التطبيق ولها تأثير جوهري على المؤسسة.

٢-٣ النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في المؤسسة من الحساب الجاري لدى البنك المركزي الأردني.

٢-٤ ممتلكات ومعدات

يتم تسجيل الممتلكات والمعدات بسعر الكلفة التاريخية بعد تنزيل الاستهلاكات بإستثناء الأراضي التي تظهر بالكلفة. تشمل الكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة باقتناء هذه الممتلكات والمعدات.

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في قيمة الموجودات أو احتسابها على أنها موجودات منفصلة بطريقة مناسبة. عندما يكون هناك احتمال تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للمؤسسة مصاحبة للموجودات ويكون من الممكن قياس كلفة تلك الموجودات بطريقة موثوق بها. يتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. يتم تسجيل جميع مصاريف التصليحات والصيانة الأخرى عند تكبدها في قائمة الايرادات والمصروفات.

ايضاحات حول القوائم المالية -٣١ كانون الأول ٢٠١٤

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لتوزيع الكلفة على العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. الأعمار الإنتاجية الرئيسية المستخدمة لهذا الغرض تكون وفق نسب الاستهلاك التالية:

	نسبة الاستهلاك ٪
مبنى المؤسسة	٣
سيارات	١٥
اجهزة حاسب آلي واتصالات	١٠ - ٢٥
اثاث وديكورات	١٠ - ١٥

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للموجودات. وتعديلها إن لزم. بتاريخ كل قوائم مالية.

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الايرادات والمصروفات.

تحدّد الارباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات بالاستناد الى الفرق بين القيمة الدفترية وعائداتها ويتم تسجيلها في قائمة الايرادات والمصروفات.

٢-٥ الإعتراف بالايرادات

تمثل الإيرادات القيمة العادلة للمبلغ النقدي المستلم من الاشتراكات السنوية وايرادات الاستثمار في السندات و إيرادات قروض وتمويل الإسكان عند استحقاقها ضمن النشاط الإعتيادي للمؤسسة. تقوم المؤسسة بالإعتراف بالايرادات عندما يمكن قياسها بشكل موثوق به يكون من المرجح تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد عند تحققها.

٢-٦ الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة او محددة القيمة والأجل ولدى المؤسسة النية والقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم تسجيل الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافا اليها مصاريف الاقتناء. وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. قيدا على او لحساب الفائدة. وتنزل اية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمة الاستثمارات وتؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل او جزء منه. ويتم تسجيل اي تدني في قيمتها في قائمة الايرادات والمصروفات.

ايضاحات حول القوائم المالية -٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(٣) إدارة المخاطـر الماليـة

٣-١ عوامل المخاطر المالية

تتعرض المؤسسة لمخاطر مالية مختلفة نتيجة لنشاطاتها. وتتضمن هذه المخاطر التقلبات في السوق (مخاطر أسعار الفائدة للقيمة العادلة ومعدلات الفوائد) ومخاطر الائتمان. يركز برنامج ادارة المخاطر الإجمالية للمؤسسة على تخفيض التأثير السلبي المحتمل على النتائج المالية للمؤسسة الى الحد الادنى.

أ. مخاطـر السـوق

- مخاطر تحويل العمـلات

جميع تعاملات المؤسسة بالدينار الاردني لذلك فهي غير معرضة لمخاطر تحويل العملات.

- مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة.

ان المخاطر التي تواجه المؤسسة بخصوص أسعار الفائدة هي ناشئة من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ذات الفائدة الثابتة تعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة للقيمة العادلة.

ب. مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بأنها مخاطر تعرض المؤسسة الى صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالأوراق المالية.
إن المؤسسة غير خاضعة لمخاطر السيولة.

ج. مخاطر الإئتمان

لا يوجد لدى المؤسسة تركيزات هامة للمخاطر الائتمانية. تنحصر الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان في النقد وما في حكمه والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتمويل وقروض اسكان موظفين.إن أرصدة المؤسسة فقط مع البنك المركزي الاردني والاستثمارات تتمثل في سندات واذونات صادرة عن الحكومة الأردنية أو عن مؤسسات عامة ومضمونة من قبل الحكومة لذلك فانها غير معرضة لمخاطر الائتمان.

ايضاحات حول القوائم المالية -٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣-٢ فئات الأدوات المالية

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـار	دينـار
الموجودات حسب قائمة المركز المالي		
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	**٤٥٣,٨٠٠,٠٠٠**	**٣٨٤,١٩٥,١٠٠**
القروض والذمم المدينة والنقد		
تمويل وقروض اسكان موظفين	٩٢١,٨٥٨	٨٤٩,٧٢٢
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة	٧,٢٨٠,٩٧٤	٧,٢٨٦,٢٨٢
نقد لدى البنك المركزي الأردني	٤١٣,٢١١	٤٢٥,٤١١
المجموع	**٤٦٢,٤١٦,٠٤٣**	**٣٩٢,٧٥٦,٥١٥**
المطلوبات حسب قائمة المركز المالي		
مطلوبات مالية بالكلفة المطفأة		
أرصدة دائنة أخرى	**٣٢,٤٢٥**	**٢٩,١٣٤**

(٤) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

	الاستحقاق					المجمـــوع	
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
سندات الخزينة	١١١,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٢٠٠,٠٠٠	٧٣,٨٠٠,٠٠٠	٥٣,١٠٠,٠٠٠	٩٨,٦٠٠,٠٠٠	٤٣٦,٧٠٠,٠٠٠	٣٥٣,٨٠٠,٠٠٠
اذونات خزينة	-	-	-	-	-	-	١,٨٩٥,١٠٠
سندات مؤسسات عامة	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	-	١٧,١٠٠,٠٠٠	٢٨,٥٠٠,٠٠٠
المجموع	١١٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠٦,٢٠٠,٠٠٠	٧٦,٨٠٠,٠٠٠	٥٥,٢٠٠,٠٠٠	٩٨,٦٠٠,٠٠٠	٤٥٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٨٤,١٩٥,١٠٠

- إن الفائدة على جميع السندات ثابتة.
- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٣,٧٧٢٪ و٨,٦٪ سنويا (٢٠١٣: ٤,٣٤٦٪ و٨,٦٪).
- ان جميع هذه السندات والاذونات لم تتجاوز تاريخ استحقاقاتها ولا يوجد أية مخاطر تدني في قيمتها.

ايضاحات حول القوائم المالية - ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(٥) ممتلكات ومعدات

٢٠١٤	أرض مبنى المؤسسة	مبنى المؤسسة	سيارات	أجهزة حاسب آلي واتصالات	أثاث وديكورات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة						
أول كانون الثاني ٢٠١٤	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٩,٥٥٩	٥٧,٦٥٧	١١٢,٩٨٩	١٨٣,٤٨٢	٥,٢٠٠,٧٣٧
إضافات	-	-	-	٧٦٨	٥١٧	١,٢٨٥
٣١ كانون الأول ٢٠١٤	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٩,٥٥٩	٥٧,٦٥٧	١١٣,٧٥٧	١٨٣,٩٩٩	٥,٢٠٢,٠٢٢
الاستهلاك المتراكم						
أول كانون الثاني ٢٠١٤	-	٧٦٤,٣٧٧	٥٠,٦٨٠	٩٧,٤٤٧	١٣٨,٥٦١	١,٠٥١,٠٦٥
الاستهلاك للسنة	-	١١٠,٦٨٧	٦,٠٠٠	٦,٤٩٠	١٧,٦٥٤	١٤٠,٨٣١
٣١ كانون الأول ٢٠١٤	-	٨٧٥,٠٦٤	٥٦,٦٨٠	١٠٣,٩٣٧	١٥٦,٢١٥	١,١٩١,٨٩٦
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٨١٤,٤٩٥	٩٧٧	٩,٨٢٠	٢٧,٧٨٤	٤,٠١٠,١٢٦

٢٠١٣	أرض مبنى المؤسسة	مبنى المؤسسة	سيارات	أجهزة حاسب آلي واتصالات	أثاث وديكورات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة						
أول كانون الثاني ٢٠١٣	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٧,٩٦٥	٥٧,٦٥٧	١١٢,٤٥٩	١٨٣,٣٧٨	٥,١٩٨,٥٠٩
إضافات	-	١,٥٩٤	-	٥٣٠	١٠٤	٢,٢٢٨
٣١ كانون الأول ٢٠١٣	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٩,٥٥٩	٥٧,٦٥٧	١١٢,٩٨٩	١٨٣,٤٨٢	٥,٢٠٠,٧٣٧
الاستهلاك المتراكم						
أول كانون الثاني ٢٠١٣	-	٦٥٣,٧١٨	٤٤,٦٨٠	٩١,٢٥٢	١٢٠,٨٠٣	٩١٠,٤٥٣
الاستهلاك للسنة	-	١١٠,٦٥٩	٦,٠٠٠	٦,١٩٥	١٧,٧٥٨	١٤٠,٦١٢
٣١ كانون الأول ٢٠١٣	-	٧٦٤,٣٧٧	٥٠,٦٨٠	٩٧,٤٤٧	١٣٨,٥٦١	١,٠٥١,٠٦٥
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٩٢٥,١٨٢	٦,٩٧٧	١٥,٥٤٢	٤٤,٩٢١	٤,١٤٩,٦٧٢

ايضاحات حول القوائم المالية -٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(٦) رأس المال

يتكون رأس المال مما يلي:

- مبلغ مليون دينار تم دفعه من الحكومة الأردنية.
- رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل من البنوك المساهمة في المؤسسة. بلغت رسوم التأسيس ٢,٣٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ و ٢٠١٣.

(٧) الإحتياطيات

- يتم تكوين الإحتياطيات وفقاً لمتطلبات المادتين ١٨ و١٩ من قانون المؤسسة واللتان تتطلبان من المؤسسة أن تعمل على تكوين احتياطيات ليبلغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة وإذا لم تصل احتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر او تقرر تصفية بنك. يجوز لمجلس إدارة المؤسسة زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي. ولكن إذا تجاوزت احتياطات المؤسسة حدها المقرر لمجلس إدارة المؤسسة أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفى البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.
- تتألف العناصر المكونة لهذه الإحتياطيات من كلٍ من رسوم الإشتراك السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك وعوائد الإستثمارات وأية عوائد أخرى بعد تنزيل كافة المصاريف.

(٨) رسوم الاشتراك

- يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك التي تدفع إلى المؤسسة بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع لديها الخاضعة لأحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣. ولا تعتبر الودائع التالية من ضمن الودائع الخاضعة:

  أ- ودائع الحكومة.
  ب- الودائع ما بين البنوك.
  ج- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
  د- أرصدة حسابات الجاري مدين التي يكون رصيدها دائن.

- بلغ مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣مبلغ ١٦,٤٣٤,٣١٦,٠١١ دينار أردني مقابل (١٣,٩٠٨,٩٦٧,٣٥٣دينار أردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢).

ايضاحات حول القوائم المالية - ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(٩) مصاريف إدارية

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينار	دينار
رواتب وأجور	٤١٥,٨٦٩	٣٩٦,٥٦٨
مساهمة المؤسسة في الضمان الاجتماعي	٤٣,٩٦٢	٤٣,١٧٨
صندوق تعويض نهاية الخدمة	١٢٨,٦٨٥	٧٨,٧٩٠
مساهمة المؤسسة في صندوق ادخار الموظفين	٣٣,٢٧٠	٣١,٧١٣
تدريب ومؤتمرات	١٨,٦١١	٢٠,٠٣٢
استهلاكات	١٤٠,٨٣١	١٤٠,٦١٢
مصاريف طبية	٥١,١٨٦	٤٥,٦٢٦
حملة إعلامية واعلانات	٢٠,٤٩١	١٦,١٢٥
كهرباء ومياه	٥٦,٨٥٥	٥٣,٠٨٦
أمن وحماية	١٦,٩٦١	١٤,٩٣٤
سفر وتنقلات	٥,٩٨٠	١١,٣٢٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	١٨,٦١٩	١٨,٤١٩
نظافة	١٢,٥٩٧	١١,٤٧٩
اشتراكات	١٥,٤٤١	١٥,٤٤٣
قرطاسية	٣,٥٤٧	١,٥٦٨
صيانة	٩,٧١٢	٨,٨٧٠
بريد وهاتف وانترنت	٣,٧٧٨	٤,٣٧٧
تأمين	٧,٠٠٣	٦,٦٩٧
أتعاب مهنية	٨,٥٨٣	٩,٠٠٠
محروقات	٨,٥٦٢	٩,٧٥٦
بدل عمل إضافي	٣,٤٣٠	٣,١٨٦
رسوم مباني	٢,٣٨١	٢,٣١٤
ضيافة	٣,١٧٣	٣,٠٥٦
لجنة النشاط الاجتماعي	٣,٦٠٠	٢,٩٣٢
لوازم مستهلكة	٢٧٨	٤٠٤
بدل إجازات	–	٥٠٥
أخرى	١,٧٢٤	١,٧٥٧
	١,٠٣٥,١٢٩	٩٥١,٧٥٠

ايضاحات حول القوائم المالية -٣١ كانون الأول ٢٠١٤

(١٠) جهات ذات علاقة

تعتبر الأطراف كجهات ذات علاقة عندما يكون لها القدرة على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير فعال عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

تعتبر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمؤسسات العامة كجهات ذات علاقة للمؤسسة.

قامت المؤسسة بمعاملات مع البنك المركزي الأردني ضمن النشاط الاعتيادي للمؤسسة وباستخدام أسعار تجارية.

تمّت المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة كما يلي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينار	دينار
فوائد سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٩,٤٥١,٤٦٠	٢٥,٥٥٠,٩٣٥
استحقاق استثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٥٨,٧٩٥,١٠٠	١١١,٤٣٥,٢٩٠
شراء استثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢٢٨,٤٠٠,٠٠٠)	(١٧٠,٣٩٥,١٠٠)

بلغت الأرصدة في نهاية السنة والناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة كما يلي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينار	دينار
نقد لدى البنك المركزي الأردني	٤١٣,٢١١	٤٢٥,٤١١
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة	٧,٢٨٠,٩٧٤	٧,٢٨٦,٢٨٢
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤٥٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٨٤,١٩٥,١٠٠
	٤٦١,٤٩٤,١٨٥	٣٩١,٩٠٦,٧٩٣

بلغت منافع الادارة العليا ١٧٤,٢٨٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٤ مقابل ١٦٣,٦٠٥ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣.

(١١) التزامات تعاقدية

بلغت قيمة الالتزامات التعاقدية لشراء استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق خلال عام ٢٠١٥. ما مقداره ٩,١٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ (٢٠١٣: ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار).

مؤسسة ضمان الودائع
صندوق بريد: ٩٤٠٤٢٠
عمان ١١١٩٤ الأردن
هاتف: ٥٢٠٤٠٤٠ (٦) ٩٦٢+
فاكس: ٥٦٦٩٩١٠ (٦) ٩٦٢+
www.dic.gov.jo
dicjor@dic.gov.go